الاقتصاد المصري

بين الواقع والأحلام

❋ الكتاب: الاقتصاد المصري بين الواقع والأحلام
❋ تأليف: ياسر عبد القادر
❋ مراجعة لغوية: قسم التحرير اللغوي بدار المنتدىٰ
❋ تصميم الغلاف: قسم الجرافيك بدار المنتدىٰ
❋ إخراج داخلي: القسم الفني بدار المنتدىٰ
❋ رقم الإيداع-9217
❋ الترقيم الدولي: 978-977-8954-26-5

المدير العام: الأستاذ عزيز عثمان

لمراسلة الدار: daralmuntadaa@gmail.com 

واتس آب: +20 100 518 6476 

فيسبوك: **دار المنتدى للنشر والتوزيع** 

الاقتصاد المصري

بين الواقع والأحلام

ياسر عبد القادر

الاقتصاد المصري بين الواقع والأحلام

منذ ما يقارب السنتين أو أكثر دخلت حياة الإنسان المصري مصطلحات جديدة لم يكن يهتم بها عادة سوى أصحاب الياقات البيضاء وهم طبقة المستثمرين وموظفي البورصة والبنوك وبيوت المال ولم تكن تلقى اهتمامًا من رجل الشارع العادي كالتضخم والتعويم وسعر الصرف ولم يكن يدرك الجميع مدى أهمية الدولار في حياتنا العادية، كثير من الناس كان لا يعرف تلك العلاقات المتشابكة وتأثيرها على سعر قرص الطعمية وأن تلك المفردات الجديدة على أذنه ستؤثر في أدق تفاصيل حياته وأصبح يصحو يطمئن على أخبار قرض الصندوق وينام على السؤال على سعر الذهب ليأتي له في أحلامه كوابيس ارتفاع سعر الدولار وماذا هو فاعل غدًا، فوجدت أن دوري ودور كل واحد عنده خبرة بهذا المجال أن يحاول يشرح للناس طبيعة المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري ليكون على بينة بطريقة، ادعى أنها بحث مجرد؛ فالأرقام والحسابات لا تعرف العواطف أو الميل السياسي أو الديني... الخ، فأنت إما معك فلوس وإما لا تملك فلوس ببساطة،

هذا التوضيح البسيط للمواطن العادي غير المتخصص من أجل أن يفهم ويعرف كيف يكون مؤثر وغير متأثر بقدر الإمكان ما استطاع وما الحلول الممكنة للخروج من هذه الأزمة العاصفة بعيدًا ما استطعت عن الميول السياسية والحزبية والاتجاهات المختلفة حيث أن الجميع بمركب واحد أن غرق سيغرق بالجميع؛ ليبرالي وإخواني وسلفي واشتراكي ولن يفرق بينهم المذهب أو الدين أو الفكر فلنفهم أولا ماذا يدور بعين رجل قارب على العقد السادس من عمره وجل عمره قضاه بين دراسة وعمل بأمور مرتبطة بأسواق المال والبنوك والتجارة الدولية وتأثيراتها.

لنتكلم اقتصاد مبسط بعيد عن السياسة أو المصطلحات المقعرة قليلًا لفهم ميكانيزم عمل الاقتصاد والمال والأعمال عمومًا مرورًا بالبنوك وقرارات الحكومة الأخيرة والمشاكل الهيكلية التي تواجه الاقتصاد المصري ورؤيتي لحلها ببساطة كمهتم بالشأن العام ومر بتجارب حياتية كبيرة في مجالات عمل مختلفة بعدة بلاد.

مصر كبلد ليست غنية بالموارد الغالية القيمة كالبترول والغاز؛ فهي لا تنتج كالمملكة من البترول مثلًا ولا غاز قطر، فمصر دولة غير ريعية لا يوجد بها ثروات سهلة الاستخراج وبكميات كبيرة فلا تعتبر دولة ريعية، ولدينا موارد، ولكنها تحتاج لاستثمارات ضخمة لاستغلالها، لدينا مثلًا رمال سوداء وبيضاء ولكنك لا تملك تكنولوجيا تحولها لقطع غيار حاسب إلكتروني مثلا وأقصى شيء تضيفه إليها هو فصل التراب لعناصره الأولية على جدول الفلزات وتقوم بتصديره على هذا الشكل ليقوم مصنعي المواد المشتقة باستيراده وإنتاج سلع نهائية أضعاف سعر الخام لوجود التكنولوجيا لديهم، كذلك الشواطئ والآثار، أنت تحتاج لاستثمارات كبيرة لتؤهل البلد بشكل أفضل علشان تستفاد منها، ولذلك أطلقت عليها اسم الموارد غير السهلة زي ما يكون واحد ترك له أبوه ميراث ٢٠ عمارة بتجيب إيراد وهو قاعد وصديق أبيه ترك له ٥٠ فدانًا بس عايزين عزق وكيماوي وبذرة ورعاية وري وجمع آفات وخلافه علشان تجيب دخل، حتى الأرض الزراعية فقد قلت الأراضي السوداء بنسبة ٣٠% تقريبًا منذ عام ١٩٥٠ حتى الآن، نعم زاد استصلاح الأراضي لكن تكلفة الزراعة بها

خلاف الأراضي السوداء، عموما كل موارد مصر الكثيرة الجميلة تحتاج إلى استثمارات ضخمة للاستفادة منها، أدى ذلك مع ازدياد أعداد السكان إلى زيادة الاستيراد لأن الإنتاج المحلي الصناعي والزراعي لا يكفي حاجة السكان المتزايد فيكفي أن تعلم أن إنتاج مصر من القمح بخلاف ما تستورده يعادل استهلاك العراق والكويت والإمارات والأردن معًا، وأنت تستورد حوالي ١٠ مليون طن بخلاف إنتاجك المحلي قرابة ١٠ مليون طن ويتم شراء الفرق بالدولار وقِس على ذلك زيوت الطعام، أنت كبلد تستورد ٩٠% من الزيوت من الخارج بالدولار، بخلاف السيارات وقطع غيارها والجرارات والمركبات والقطارات... الخ وآلاف من السلع الصناعية التي لا يمكنك إنتاجها محليًا حاليا لأنها تحتاج إلى تكنولوجيا لا تملكها واستثمارات ليست متاحة الآن ولا بديل عن استيرادها، بخلاف احتياجك الشهري لقرابة نصف مليار دولار كاش بنزين مكرر وسولار حيث أن إنتاجك المحلي الذي يزيد عن دول موجودة بمنظمة أوبك لكنها لا تكفيك، فأنت تأخذ حصتك من البترول وتشتري حصة الشريك الأجنبي للمستثمر الأجنبي بخلاف الشركات الوطنية وتستورد فوقهم بنزين وسولار من أرامكو

وأحيانًا الكويت والعراق وما أزمة شركات الاستكشاف الأجنبية ببعيدة عند تولي النظام الحاكم الحالي كانت مديونية تلك الشركات تصل إلى ٤ مليار دولار لتصل الأزمة إلى تهديدهم بإيقاف العمل، وتم سداد معظم مديونياتهم خلال الفترة السابقة، ومنجم السكري فطبقًا للبيانات المنشورة ينتج منجم السكري منذ قرابة ٨ سنوات، وينتج حوالي ١٢ إلى ١٦ طنًا ذهب تذهب إلى كندا للتصفية (ويدعي غير العالمين بالقصة أن الذهب يجرى تهريبه ليلا إلى كندا) حيث لا يوجد بإفريقيا والشرق الأوسط مصفاة ذهب وسيتم فتح واحدة على ضفاف القناة كما تم إعلانه وعموما طبقا لاتفاقية المناجم مع الشركة الأسترالية لها النصف وأنت النصف ولكن ما يحدث أن الدولة تشتري حصة الشريك الأجنبي وأصبح الاحتياطي من الذهب قرابة ٧,٥ مليار دولار وهو كامل الإنتاج منذ نشأة المنجم وتم منحه للشركة الأسترالية بموجب عقد دولي عالمي كالمعتاد بهذا النشاط والساري بهذا الخصوص عالميا وتم منح مؤخرًا ٥ عقود استكشاف جديدة نتمنى أن تنتج خيرًا، وهكذا مع معظم مواردك المحدودة ولقلة الموارد ولتوطن الفساد بالنظام الحكومي وإدارة الدولة منذ ٧٠ عامًا وأكثر وازدياد عدد السكان

بصورة متضاعفه كل ذلك أدى إلى أن الناتج القومي لا يكفي استهلاكك السنوي ونفقاتك، وباستمرار لديك عجز بالموازنة العامة وهي الفرق بين مصروفاتك وإيراداتك من ٧٠ سنة فتضطر للاقتراض أحيانًا محليًا وأحيانًا خارجيًا لسد هذا العجز بالميزان التجاري الخارجي وحتى ٢٠١١ كانت مصر مديونة فعليًا بقيمة ٤٦ مليار دولار تقريبًا وديون محلية تقارب ترليونين من الجنيهات بشكل أذون خزانة يسمع عنها الجميع ونظرًا لطبيعة الاقتصاد المصري وتشوهه الهيكلي سرعان ما فقدت جزءًا كبيرًا من الاحتياطي خلال سنة ٢٠١١ للاستيراد المستمر وتعطل الإنتاج لفترة وأيضًا الاستيراد لا يتوقف يوم فأنت باستمرار كبلد محتاج مواد خام للصناعات المحلية وسلع نهائية وآليات مختلفة وبرامج وسلع مختلفة تصل شهريًّا بين ٦ إلى ٧ مليار دولار شهريًّا وكانت بنهاية عصر مبارك تقترب من ٥ مليار دولار شهريًّا بإجمالي ٦٠ مليار دولار سنويًّا والآن تصل إلى حوالي ١٠٠ مليار دولار وبتقديرات أخرى ١١٠ مليار دولار سنويًّا استيراد سلعي متنوع بين سلع نهائية وسلع وسيطة ومواد خام وآليات ومصانع بخلاف طبعًا أقساط القروض والفوائد المستحقة وما يدخلك كدولة من كل ما

تنتجه وتصدره للخارج للحصول على الدولار قرابة ٤ إلى ٥ مليار بين صناعة وبترول وسياحة وعاملين بالخارج، فتجد مثلًا فاتورتك السنوية للاستيراد قرابة ١٠٠ مليار وبيدخلك فعليًا ٧٥ سنويًا فبتغطي العجز باستمرار بقروض أو بأموال ساخنة تغطي الفجوة بين المنصرف والوارد من الدولار وفجأة أدت الأحداث العالمية لخروج تلك الاموال التي كانت تعتبر ثقل الكفة للميزان التي كانت تساعد على توازن الكفة فاختفت فجأة بخروجها في يناير ٢٠٢٢ وأصبحت الحكومة في مارس ٢٠٢٢ في موقف لا تحسد عليه وقد يخطئ أي مسئول أو دولة في حساب المخاطر المالية فلا يوجد طريق أمثل يمكن اتخاذه دائمًا، فوق العجز ده انت محتاج تستورد تاني باستمرار علشان تكمل المشاريع الحالية فأنت بس مش عندك عجز بين الاستيراد والتصدير لا كمان أنت عليك أقساط قروض مستمرة منذ ٥٠ سنة وكمان محتاج دولارات جديدة للمشاريع الجديدة، قد يسأل البعض وكيف ظهر كل ذلك فجأة طالما هو مستمر من ٥٠ سنة كما تقول.

كنت تعتمد في نظامك المالي بالطريقة التقليدية المعروفة بالبلدي (تلبس طاقية دة لدة)، ودي الطريقة المتبعة في كل مكان

بمؤسسات الأعمال والدول والولايات المتحدة مدينة بأكثر من ٢٠٠ ترليون دولار تقريبًا، لكن المشكلة إنك لازم توازن بين تلبيس الطواقي ده برمانة للميزان وهو مبلغ احتياطي تعتمد عليه لننتقل من هذا إلى ذلك بسهولة، كان ذلك الطوق المؤقت للنجاة ما يعرف بالأموال الساخنة وهم مستثمرين أجانب بموجب عقود شراء وبيع للدولار محددة السعر مسبقًا يستثمرون في أدوات الدين المصري بقرابة ٢٠ مليار دولار وفجأة ارتفعت الفائدة على الدولار بالولايات المتحدة والأزمات المتتالية العالمية أدت بهؤلاء المستثمرون إلى سحب أموالهم واستثمارها بفائدة أعلى بالولايات المتحدة وبأمان أكثر، سيقودنا هذا إلى قراءة في قصة الدولار والمهم النتيجة قد فقدنا رمانة ميزان سعر الدولار بمصر في ٢٠٢٢ مارس ولم نعد نملك الفرق الذي يغطي الفجوة الزمنية والمالية المستمرة ولا يمكن تحميل النظام لوحده هذه المشكلة أيضا حيث أن الفرق في رقم القروض الأجنبية بالدولار والذي يقارب ١٠٠ مليار دولار هم واقعيا وحقيقة لا يمكن إنكار أن معظمها سلع مستوردة ولكن للأسف الحكومة لا تشرح هذا بالقدر الكافي لتغطية العجز السلعي المستمر والذي أغدق فيه المركزي على المستوردين بسعر

دولار به شبهة دعم للجنيه، فالحسبة معقدة ولها تاريخ ولا يمكن تحميل الأخطاء المتراكمة لشخص واحد أو نظام معين، وإن كان أخطأ النظام بنظر البعض غير المتخصصين ولكنهم لا يرونها بعين الصقر ماليًا لا سياسيًا، فالدولة لا يمكنها القيام بصناعات إحلالية لكل السلع ولا تستطيع أن تكون المزارع الأول بالاستثمار في أراضٍ صحراوية فهذه النوعية من المشاريع تحتاج إلى استثمارات خاصة بإدارة فردية سترد ذكرها في نهاية هذا الكتاب بفصل المقترحات، فما فعله الرئيس والنظام هو الاستثمار في العقارات والبنية التحتية التي بالفعل تعد قطاعا قائدا حيث لا يحتاج تكنولوجيا متقدمة أو استثمارات ضخمة وحتى معظم مواده الخام متاحة بالسوق المحلي وقد تدفع بتوطين صناعيات أخرى وهو الخيار الأمثل لصانع قرار لا يمتلك تكنولوجيا ولا أموال كافية لبدء نهضة صناعية ضخمة ليس له دور بها سوى تسهيل المناخ الاقتصادي والاستثماري.



الدولار

كيف يتم تحديد سعر الدولار وما قصة التعويم الذي يضج مضاجعنا وماذا فعلت الحكومة عندما عومت الجنيه، بداية ما هي العوامل التي بتحدد سعر العملة علشان نفهم القصة، اعتبر العملة الأجنبية دولار أو غيرها من العملات الحرة هي سلعة يتحدد سعرها بناء على الرقم الذي يلتقى فيه العرض مع الطلب، وطبيعة الأشياء أن يتم ترك سعر العملة ليحدده السوق العرض والطلب، ولكن يقودنا هذا أيضا إلى كيفية تحديد سعر الجنية ازاي بنقول الجنيه ده يساوي كام دولار بناء على ايه، سأشرح لك العملة بحد ذاتها ليس لها قيمة تذكر فهي وسيلة مقايضة فقط، دعني أوضحها لك بطريقة أبسط انسَ العملات وخلينا نرجع لعصر المقايضة انت هاتقايض سلعك إللي بتنتجها مقابل السلع إلى بتحتاجها من الخارج وقارن بقى انت عاوز تبيع اية وبكام علشان تستورد ماكينات ومصانع وطيارات وصواريخ وانت مش بتعمل حاجات العالم ممكن ياخدها منك مقابل الحاجات الغالية دي، إذن عملتك اللي بتقيم بيها السلع قيمته أقل من عملة الدولار

اللي بتقيم بيها السلع اللي بننتجها وأي محاولة لدعم سعر العملة يعتبر خطأ قاتلًا لأن المفروض العملة تعكس حجم إنتاجك الحقيقي أنت محتاج للعالم أكثر مما هو محتاج لإنتاجك ده موضوع بسيط ومفهوم فعملتك هاتكون أقل بالضرورة.

رجوع للتعويم، التعويم بحد ذاته قرار ممتاز حيث إنه مبدأ اقتصادي ونصيحة الصندوق بهذا الخصوص أمينة، وتعني أن تترك سعر العملة عائمًا حرًّا ويحدده العرض والطلب ولا يمكن أن يكون للعملة إلا سعر واحد لا سعر رسمي وسعر جمركي وسعر سوق سوداء وسعر شركات صرافة وسعر استيراد الدولة واستيراد الأفراد بسعر أو الشركات، هذا كله لا يجوز فيجب أن يكون لكل سلعة سعر واحد وإلا ستنشأ المضاربات، فاتخذ النظام قرارًا في ٢٠١٨ تقريبا بتخفيض قيمة الجنيه ولكنه ليس بتعويم؛ فالتعويم الكامل يعني إلغاء كل القيود وترك العملة يحددها العرض والطلب وتستطيع الذهاب للبنك أو الصرافة لتغير بأي وقت شراء وبيع وهذا ما لم يتم، بل تم تخفيض العملة من ٩ تقريبا إلى ١٨ وكان السعر العادل وقتها لا يتعدى ١٤ جنيهًا إلا أن المركزي تدخل للتحكم بالسعر كعادته للحفاظ على سعره هكذا

وكان يقوم بتمويل البنوك بدولارات للاستيراد ويغطي عجزًا بقرابة ٢٠ مليار سنويًّا فأدى ذلك لاستنزاف الاحتياطي ونهايته تقريبًا وتراكم الدين ونقص السيولة الدولارية فكل تلك الأموال لم تذهب هباء بل تم إنفاقها لتغطية فواتير الاستيراد وإن اختلفنا حول طريقة إنفاق بعضها؛ فهذا منحى آخر سوف نتطرق إليه لاحقًا، حيث أن المشاريع العقارية بطبيعتها تعتمد على الإنفاق الداخلي بالجنيه أكثر من الاستيراد لطبيعة عمل المقاولات من مواد خام وعمالة عدا القطارات والمونوريل والمعدات غير المتاحة لديك أو مواد تشطيبات لا تنتجها بجودة كافية كأدوات السباكة والتكييفات المركزية وخلافة وهو لا يمثل رقمًا مؤثرًا مثل استيرادك مثلا للعجز بالقمح والزيت لسنة واحدة فقط.

يسأل الناس هل سيكون هناك تعويم آخر، لا أعتقد أن المركزي سيتخذ قرارًا بالتعويم كاملًا معلن، ولكن سيتركه للعرض والطلب بين البنوك وبينه لتغطية عمليات الاستيراد ليمشي على حبل رفيع كلاعبي الترابيز بالسيرك ويوازن بين احتياجات الاستيراد وبين العملة المتاحة والممكن الحصول عليها وسيظل طويلًا يمشي على ذلك الحبل.

الدولار ما حكايته؟ الدولار يستمد قوته الخرافية التي تعصف باقتصاديات العالم من إنتاج الولايات المتحدة ونظامها السياسي كعامل أول أساسي من دولة تنتج كل شيء وتتحكم بإنتاج سلع معينة لا يملكها سواها بناتج قومي بالترليونات وبين الثقة بالدولار كعملة الاحتياطي الأولى العالمية حتى للصين وروسيا، فالصين تحتفظ بسندات خزانة أمريكية قرابة ترليون دولار وقيس على ذلك كل العالم فكل احتياطي الخليج وكل العالم موجود بالولايات المتحدة أو يمر ببنوك الولايات المتحدة فهي بنك التسوية المقبول الوحيد بالعالم لجميع دول العالم شئنا أم أبينا، فكل معاملات العالم يتم تسويتها بالدولار بالنهاية سواء كانت قروض أو معونات أو استيراد وتصدير فهو سيد العملات ومقبول بكل مكان فالمصنع بأسيوط الذي يستورد من شنجهاي مقابل اعتماد مستندي ستجد التعليمات بين البنوك بالدفع (اخصم على حسابي في بنك كذا في نيويورك بتاريخ كذا مبلغ كذا) وهكذا ٨٠% من معاملات العالم المالية عبر السويفت والاعتمادات والتحويلات بين البنوك المركزية والتجارية والدول تمر عبر نيويورك، فعندما تقترض مصر من الصندوق يضيف لحسابها

بنيويورك وعندما ندفع القسط ندفع من حسابنا هناك ولما السعودية تدينا وديعة بتقول لبنكها بنيويورك حولوا لحساب البنك المركزي المصري كذا مليار وديعة لمدة ٣ سنوات مثلا وهكذا هو الدولار ولن يثنيه عن عرشة أي اتفاقات ثنائية أو أحلام روسية وصينية فهو عملة القبول الأولى بالعالم وهذه قوته وتسمى قوة الإبراء بالمفهوم الأشمل، نسمع أن الحكومة ستقوم بتقييم للجنية بسلة عملات، لا بأس فهذا لن يؤثر كثيرا في الدولار كعملة التسوية الأخيرة في كل الأحوال، فأنت لو عملت اتفاق مع روسيا بقيمة ٣ مليار روبل مثلا المعادل لمليار دولار مثلا ممتاز سوف تستورد بضاعة بتلك المبالغ ولكن بالنهاية كيف ستسدد الفرق وأنت عندك عجز مع روسيا نفسها بقيمة ٣ مليار دولار سنويا فلا بد أن يكون هناك عملة تسوية بالنهاية طالما لن توفر له بضاعة بالفرق وكل الروبل الذي قبضته منه مقابل بضاعة وسياحة ومعونات دفعته وما زال الفرق قائما فستقوم بدفعة باليورو أو الدولار والقرض الصيني كذلك بالنهاية ستكون هناك تسوية وستدفعها بعملة حرة يورو أو دولار أو ريال كيفما اتفق.

عود على بدء، عرفنا الآن سبب الأزمة، نقص الإنتاج الصناعي والزراعي واحتياجك للعالم بقدر أكبر من ما تنتجه تصديرًا للعالم، والآن بعد أن عرفنا أن الخطأ الواقعين به اقتصادي قد يرتكبه أي مسئول فهي من الأخطاء القدرية التي لا يمكن توقعها وكان يمكن التحوط لها فقط بتقليل الاستيراد وتقليل دعم الدولار ولكن كنا سنصل أيضًا لنفس الوضع الذي نقفه اليوم، على العموم لا فائدة ترجى من الكلام عن السبب أو ماذا كان السبب فبالنهاية هي مشكلة تمويلية أدت إلى نقص السيولة من العملة الاجنبية في ظل عجز مستمر وشديد بالموازنة وعدم توافر أموال ساخنة حتى الآن أو استثمارات أو أي عوائد يمكنها أن تسد تلك الفجوة فتقوم الحكومة بالقفز فوق المشاكل تحاول حلها كلعبة العرائس التي تضربها في السيرك فتضرب من تقفز أمامك محاولا إسكاتها فتقفز أخرى هنا وأخرى هناك، وتحاول جاهدا أن تصيبها، مع موارد دولارية شبه محدودة سواء كانت عاملين بالخارج أو تصدير سلعي تأثر بالتأكيد بنقص المواد الخام ونقص أيضًا بالتصدير الزراعي لظروف أوروبا مع ارتفاع أسعار المنتجات بالأسواق العالمية للمواد الأولية الذي يتذبذب صعودًا ونزولًا

وارتفاع أي سلعة أساسية بمقدر ولو ١٠٠ دولار للطن يعنى مبالغ هائلة للاستيراد السلعي سواء للدولة أو للمستوردين فأنت تستورد ملايين الأطنان من تقريبًا كافة المنتجات مثل قمح وزيت وعدس وفول.. ولا مجال لحصرها مع ثبات الوارد من العملة وكل سنة يزداد السكان بعدد لا يقل عن ٢ مليون سنويًّا يتم إضافتهم إلى المستهلكين مع عدم زيادة الناتج القومي بكمية كافية وكذا ثبات أو زيادة الوارد من العملات الأجنبية.

إن مشكلات مصر التي تعاني منها منذ ٥٠ عامًا ونيف تشمل دعم الدولار المستمر والتحكم بسعره وأدى ذلك إلى تشوه هيكلي للاقتصاد ولو تم تعويمه وإطلاقه حرًّا بعد سداد ديون مصر لنادي باريس بعد حرب العراق لكانت المسألة أقل ضررا وألما للجميع ولكن كنا سنصل إليها بخسائر أقل ولكن للأسف تم جمع المشاكل وإخفائها تحت السجادة كالعادي مع المشاكل المصيرية المصرية التي لم يستطيع حاكم مصري الاقتراب منها بالرغم من أنها ملغمة وقيس على ذلك دعم الخبز والزيت والتموين وكل مظاهر الاشتراكية القبيحة التي أدت لاعوجاج ظهر الاقتصاد وتحدبه وأصبحت محاولة عملية إعادته منتصبًا من رابع

المستحيلات إلا إذا صح العزم وصدقت النية في كافة المجالات سياسة واقتصادية واجتمعت النيات الطيبة مع الرؤية الواضحة لمواجهة جميع المشكلات كحزمة واحدة للخروج من المنعطف الخطير الذي يواجهنا جميعا.

ما يمكن لوم الحكومة عليه والنظام هو قلة الشفافية في طرح المشكلات وطبيعتها والطرق المتوقعة لحلها والمدد الزمنية التي يحتاجها ذلك، على كل حال الحكومة تصرح برؤوس المواضيع وبطريقة لا تملأ العقول غير المتخصصة ولا تقوم بتوضيح عن خططها وشرحها للعامة، فالدولة المصرية تعاني وليس من اليوم ولكن من سنين طويلة وكافة الرؤساء السابقين مخطئين بشكل ما في الوضع الاقتصادي الذي وصلنا إليه فلا الدعم كان قرارًا صائبًا ولا المصادرة بعد ثورة يوليو ولا التحول للدولة الرأسمالية بعصر السادات تم بشكل سليم ولا استقرار مبارك ٣٠ عام استطاع أن يحل فيها أساس المشكلة فكل ذلك كان خطأ من البداية وتماشى مع سياسات توظيف اشتراكية برواتب قليلة فزادت الطين بلة وعندما وجبت وقت حل تلك الأزمات من جذورها اصطدمت بنظام رواتب هو الأدنى بالعالم والمتبقي من النظام الاشتراكي الذي

تبنته الدولة نهجا منذ الخمسينيات، فأصبح معظم الشعب فجأة تحت خط الفقر بمراحل وقامت الدولة المصرية منذ ٢٠١٨ بمحاولة تفكيك المشكلة على حساب المواطن المصري الفقير، ولم يتم مراعاة الآثار الاقتصادية الضخمة الناتجة عن رفع الدعم عن الطاقة والعديد من السلع والخدمات خلال العشر سنوات الماضية إضافة إلى تخفيض قيمة العملة الذي كان من الممكن أن يتم تدريجيا على خطة لمدة سنتين بدلا من نظام الصدمة وكان سيكون مخططا ومعروفا مسبقا وكان يجب أيضا دعم المواطن محدود الدخل بنسبة أعلى وتحديد حد أدنى للراتب لا يقل عن ٥ آلاف جنيه مصري لمواكبة الارتفاعات الجنونية بالأسعار، كيف سنمول هذا؟ ستأتيك الإجابة لاحقًا بفصل المقترحات.. فأصبح الاقتصاد يمشي قفزا من مشكلة إلى أخرى تحل مشكلة دعم الطاقة لتجد نفسك في مشكلة ارتفاع الأسعار مع مستوى دخول محدودة وهكذا دواليك كل مشكلة تسلمك إلى المشكلة التي تليها بلا رحمة حيث أن الارقام والنقود لا تعرف لذلك سبيلا ولا تعرف إلا الخطط طويلة ومتوسطة المدى وقصيرة الاجل، فالدولة تختلف عن الشركات التي مهما كثرت مشاكلها فلن تكون سوى

مشاكل مالية لكن الدولة هي وعاء مختلف هي وعاء يشمل مئة مليون ونيف، وأي خطأ يؤثر بشكل لحظي على حياة الملايين بؤسا أو سعادة.

أدى نقص العملة الشديد في بداية العام ٢٠٢٢ نتيجة حدوث أسوأ كوابيس رجال المال بالدولة وهو خروج رؤوس الأموال الساخنة بشكل لم يتوقعه أحد نتيجة ظروف عالمية لست مؤثرا بها وإنما متأثرًا فقط ورفع الفائدة الأمريكي، فاضطرت الحكومة إلى أن تكون بين خيارين كلاهما مر؛ الأول هو تحجيم الاستيراد أو التوقف عن سداد أقساط قروض وفوائد مستحقة وقرر محافظ المركزي (طارق عامر) حينها مجبرًا لا حرًا بإيقاف التعامل بنظام مصرفي يسمى مستندات التحصيل تمامًا إلى حين إشعار آخر وقصر الاستيراد على الاعتمادات المستندية فقط، وبموافقة مسبقة من المركزي وباستثناءات معينة لقطاعات الأغذية والدواء، سيدفعنا هذا إلى شرح مبسط ما الفرق بين نظام بوالص التحصيل والاعتمادات المستندية؛ فمستندات التحصيل هي اتفاق بين المورد والمستورد تم خارج أروقة البنوك ويتم شحن البضائع بالترتيب بينهم وما البنك إلا وسيط بينهم فيقوم المورد

بشحن البضاعة للمستورد وقد يكون دفع المستورد جزء من القيمة بالفعل للمورد بأي طريقة كانت، ليقوم المورد بإرسال المستندات إلى بنك العميل بالقاهرة أو للعميل نفسة ليذهب العميل للبنك ليسحب مستندات الشحن لإخراج البضاعة من الميناء بموجب مستند دال على الدفع وبموجب بوليصة الشحن المظهرة للمستورد وقد يتم إرسال المستندات كاملة للمستورد دون قيود والبنك فقط يكون طريقة الدفع، والميزة بهذه الطريقة أن المورد والمستورد يعرفان بعضهما جيدا وقد يتم منح بعضهم للآخر تسهيلات بخلاف قلة مصاريفها عن الاعتمادات المستندية ولكن يعيب عليها أن البنوك والدولة لن تعرف أي شيء عن تلك الصفقات إلا بعد وصول البضائع للموانئ وطلب المستورد من البنك بالدفع مقابل البضاعة، فلا البنك التجاري يعلم ولا المركزي كم المفروض أن يدفع في تاريخ معين فيأتي بالبريد والسفن يوميا مئات الرسائل التي تحتاج الدفع وما تكدس البضائع بالموانئ إلا نتيجة لذلك وكان أجدى من البنك المركزي عند إصداره القرار ونظرًا لأنه لا يعلم بتاريخ إعادة العودة للعمل به أن يصدر تعليمات لشركات الشحن البحري والتخليص التي تتعامل مع

الموانئ المصرية بعدم شحن إلا بضائع لمصر إلا على قوة اعتمادات مستندية لتفادي مشاكل التخزين الهائلة بالموانئ لبضائع لم يكن يعرف حينها المركزي متى سيتم الإفراج عنها ومن الطبيعي أن تلك المشكلة ادت إلى خسائر جمة سواء للمستوردين أو الموردين الذين سيتنازل معظمهم عن جزء من تلك البضائع لارتفاع قيمة أرضياتها التي يتم دفعها لشركات الشحن لحجز الحاويات طوال تلك المدة بحيث أصبحت غرامات التأخير أحيانا أغلى من قيمة البضاعة نفسها ناهيك عن سمعة البلد التجارية لموردين لا يستطيعون إرجاع البضائع أو قبض ثمنها وتخريب العلاقة بين الموردين والمستوردين بمصر، بخلاف الاعتماد المستندي الذي يكون فيه البنوك طرفًا في العلاقة بين المورد والمستورد ويتم وضع كل الشروط بالاعتماد ويتم تحديد تاريخ الصلاحية والمبلغ والعملة وحتى تاريخ الدفع فيستطيع البنك التجاري وكذلك المركزي بالتخطيط للدفعات الواجبة السداد فيفتح اعتمادات في أبريل بنصف مليار دولار وصالحة لمدة ٩٠ يومًا والدفع خلال تلك الفترة فيعلم البنك المركزي والبنوك التجارية بأنه يجب أن يكون لديهم نصف مليار دولار جاهزة للدفع خلال ٩٠ يومًا وهكذا يكون كل

اعتماد مخطط ومعروف تاريخ سداده وعبر إرسال تلك البيانات للبنك المركزي من البنوك وتجميعها يوميًّا وأسبوعيًّا وشهريًّا يكون لدى البنك المركزي رؤية واضحة حول التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة سواء للبنوك التجارية أو للبنك المركزي حيث أن المركزي بالنهاية هو المسئول عن تدبير عملة للبنوك وللبلد حال عدم توافرها لديهم لتمويل عمليات الاستيراد، وخلال أكتوبر ٢٠٢٢ قام المركزي بتعديل الشروط وسمح بمستندات تحصيل تقارب ٥٠٠ ألف دولار بدون موافقة وعلى قوة مستندات تحصيل ولكن يبدو أنه كان قرارًا رسميًّا أكثر منه على أرض الواقع حيث واجه المستوردون بنفس الفترة نقصًا شديدًا بجميع السلع وحتى السلع الأساسية كالعلف الحيواني ومنتجات التصنيع، على كل الأحوال نظام الاستيراد بالاعتمادات المستندية لا يمكن إلغاؤه والمقصود بالإلغاء هو إلغاء القرار فقط بتعليق العمل ببوالص التحصيل والعمل بموجب اعتمادات مستندية والآن بعد قرارات المركزي الاخيرة يكون عاد العمل بالنظامين معًا وحتى كتابة الكتاب لم يصدر توضيح من المركزي بكيفية تمويل عمليات الاستيراد.. هل سيتولى المركزي التمويل من الحصيلة ويستمر بمنع المستوردين

من تدبير العملة حيث أن اتخاذ هذا القرار لا بد منه حتى يمكن استقطاب أموال المستوردين والدولارات المكتنزة لدى رجال الأعمال والمحتفظين بها، وكما أرى أن سعر الدولار الحقيقي يجب أن يتراوح بين ٢٠ و٢٢ حيث أن معظم الارتفاعات الاخيرة هي ارتفاعات ناتجة عن المضاربة وعدم الوضوح وطمع البعض في بيع دولارات أغلى بمقابل أعلى من الجنيه المصري لتحقيق فروق وآخرون يتخوفون من فكرة الاحتفاظ بالجنيه المصري من الأساس ولحل تلك المشكلة يجب إعادة الثقة للجنيه أولًا وذلك يتطلب إجراءات معقدة وطويلة وواضحة وخطة خمسية على الأقل يتم إعلانها من الدولة تشمل أرقامًا وخططًا توضح خطة الدولة في رفع وارداتها من العملة الأجنبية ووضع مستهدف للإحلال محل الاستيراد بنسب معينة سنويًا مهما تكلف الأمر، أن الخطة الواضحة والأهداف الصريحة النتائج هي الوحيدة التي قد تدفع الجميع لإعادة الثقة بالاقتصاد وبالجنيه ناهيك عن الإصلاحات السياسية الواجبة التي تمثل كفة الميزان الثانية التي تجعل ميزانك متوازنًا فالمجتمع يتم وزنه بكفة اقتصاد وكفة سياسة إذا طغت كفة على الأخرى لن يمكن أن يستقر ميزان

المجتمع بشكل عام ويجب الوصول لهذه النقطة عبر إعلانات سياسة من الدولة بخريطة واضحة سياسية كالخريطة الاقتصادية يتم فيها حل الخلافات المتراكمة وعمل مصالحة مجتمعية ومنح المجتمع المدني صلاحيات للرقابة بشكل متدرج وتخارج للدولة من العمل المدني كافة ومن أهمها المؤسسة العسكرية عبر خطط متوسطة وطويلة الأمد تقوم بنقل ذلك بطرق منظمة تضمن استمرار عملها ونجاحها المستمر.. ومن الجدير بالذكر أن معارضي قيام الجيش بالدخول بمشاريع مدنية هم أنفسهم من يعترضون على بيع مساهمات الدولة بالشركات التجارية؟ إذن هي نكاية سياسية ولكن هدفي كباحث هو بيع كل الأنشطة التي تدر ربح حيث لا يجب أن تقوم الدولة إلا بما هو خدمي ومجاني فقط حتى فحص السيارات الفني والغرامات وكل هذا يجب منحه لشركات ذات طبيعة خاصة ويتم فصله عن الدولة فالدولة تشرع وتحمي وتخدم فقط.

إذن محصله ما سبق لديك عجز موازنة عامة (الفرق بين المصروفات والايرادات السيادية) يتم تغطية المحلي منه بقروض محلية في صورة أذون خزانة تصدر من البنك المركزي وبلغت

مديونيتها قرابة ٦ ترليون جنيه من إجمالي موجودات وودائع تصل إلى ٧ ترليون ونصف جنيه ويتم تغطية العجز بالميزان التجاري (الفرق بين ماتستورده وتصدره) بالدولار أو بعملات أخرى عن طريق القروض والمنح والمعونات المستمرة والآن أنت تواجه نقصًا حادًا بالسيولة الدولارية لتغطية العجز المستمر، إضافة لأقساط القروض وفوائدها المستمرة إضافة إلى احتياجك لدولارات جديدة لتكملة بعض المشاريع أو استثمار بمشاريع أخرى فوضعت حكومة مدبولي على ما يبدو خطة مالية للحصول على مبلغ لا يقل عن مليار إلى ٢ مليار دولار بشكل شهري عن طريق بيع مساهمات للدولة ببعض الشركات وأخرى قروض من هنا وهناك حتى يمكن سداد الفجوة المستمرة مع ما يدخل مصر طبيعيا بشكل يومي وأسبوعي وشهري من تحويلات عاملين وسياحة وتصدير سلعي مما دفع الحكومة بالآونة الأخيرة لتخفيض إنتاج الكهرباء محليًا ساعات محدودة بخطة غير معلنة لتوفير الغاز لبيعه لأوروبا في ذروة الطلب الشتوي نتيجة البرد الشديد والمشاكل التي يواجهها العالم بالغاز والطاقة مع روسيا.. قد يجد الكثير من الناس أن هذا إجراء لا يجوز وسيؤدي إلى تعطيل أعمال ولا أعتقد أن هذا

صحيح فالتخفيض سيكون غالبا ليلا في الشتاء عند إغلاق الأعمال، والمستشفيات والمباني المهمة عادة تكون على خطوط احتياطية ولديها مولدات وخلال ساعة أو ساعتين على مستوى الجمهورية قد تؤدى إلى دخل لا يقل عن ٢٥٠ مليون إلى نصف مليار دولار شهريا نقدا يساعد كثيرا في إخراج بضاعة تنام بالموانئ منذ ٤ شهور وأكثر، لا يمكن للمتابع المحايد إلا أن يشيد بمحاولة الحكومة للخروج من الأزمة وقد قام رئيس الوزراء بإعلان مؤخرا أنه تم إخراج بضائع بقيمة مليار و٢٠٠ مليون خلال أقل من ٤ أيام من آخر إعلان كان بقيمة ٥ مليار دولار وما زال لديك قرابة ٨ مليار دولار بضائع بالموانئ بخلاف ما سيتم استيراده ومنها ياميش واحتياجات رمضان التي قد تصل وحدها إلى ٣ مليارات دولار وكل هذا يجب دفعه بخلاف استيراد السلع الأساسية التي تتم بمناقصات عالمية منتظمة لسد احتياجك من السلع الاستراتيجية بقول وحبوب وزيوت والألبان المجففة ومستلزمات الإنتاج وجاء ببيان أخير لوزارة الاقتصاد والجهاز المركزي للإحصاء بأن ٤٠% من فاتورة الاستيراد هي للمواد الخام كمستلزمات إنتاج وأن السلع النهائية لا تمثل سوى ١٠% إلى ١٥% من فاتورة الاستيراد المصرية

ليظهر إليك عمق المشكلة؛ أن أي نقص بالعملة الأجنبية لن يؤثر على استهلاكك لسلعة ما قد لا تتوافر فقط بل ستؤدي إلى بطالة وضرائب وتشغيل أقل وركود عام وهي مشاكل لا تواجهها عادة الدول التي لا تعاني نقص بالعملة الأجنبية لكثرة صادراتها عن وارداتها.

لنعرج سريعا على العاصمة الإدارية وكذا قطاراتها ومونوريلها وملاهيها؛ فهي لم تكن السبب الوحيد بالمشكلة ولكنها كانت أحد الأسباب الكثيرة ويسأل سائل ما أنت قائل في تكاليفها وإرهاقها للميزانية، سبق أن أوضحنا أن الاستثمار العقاري هو الوحيد الذي يمكنك عمله في ظل عدم امتلاكك لتكنولوجيا تصنيع أو استمارات مباشرة ضخمة تأتي بأموال وتكنولوجيا، والجميع يعلم أن طبيعة عمل المقاولات أن تقوم الدولة أو المقاول الرئيسي بتخطيط المدينة ومد المرافق من مياه وصرف وكهرباء وطرق وخلافة ويقوم ببيع الأرض على هذا الأساس فلا يعتبر قيمة الترفيق مبلغًا كبيرًا في التكلفة الإجمالية ولذلك تصرح الحكومة بأنها لم تكلفها شيئًا وهي هنا تتناسى فقط تكلفة الترفيق والقطارات والمونوريل وهي تكلفة غير مباشرة تتحملها الدولة

بالعملة الأجنبية كلها مقابل تذاكر سيتم بيعها بـ الجنيه المصري وفترة استرداد لأصل رأس المال والربح تمتد إلى سنوات طويلة قد تصل إلى ٢٥ عامًا وأكثر في مقابل ديون قصيرة ومتوسطة الأجل يجب سدادها بعملة أجنبية وما القطار الكهربائي الخفيف عنا ببعيد فقد تكلف قرابة ٣ مليار دولار تقريبا منهم مكون محلي ومكون أجنبي بنسب متساوية تقريبا ولا أعتقد أنه يحقق دخلًا يكفي حتى رسوم القرض الخاص به المفروض من البنوك سنويا مقابل التسهيل وهي من طبيعة الأشياء حيث أن الاستثمار بالبنية التحتية يحتاج سنوات طويلة وهدفها غالبا ليس الربح بقدر تسهيل الوصول لمدينة جديدة والمساعدة بتنميتها ولا يمكن إغفال سوء تقدير دراسة الجدوى بالتسعير الخاص بتلك الخدمات التي لا يستطيع معظم الناس مستقلي المواصلات العامة من استخدامها بسهولة مع مأزق حكومي بقرض سيتم سداده بمدة معينه ولا يريد الدخول بقصة دعم أخرى وجد نفسه بها نتيجة سوء تقدير وعدم حصافة في اتخاذ القرارات وسندرس هنا نموذجًا بسيطًا للقطار الكهربائي من ناحية سعر التذكرة والخدمة وطبيعة السكان الديموجرافية ومستوى دخولهم



وعددهم المتوقع كمثال صارخ عن سوء التقدير بدراسة الجدوى أو بالتعديلات الواجب اتخاذها بالتسعير وجذب الركاب.

يمر القطار الكهربائي الجديد بداية من محطة عدلي منصور (موقف العاشر سابقا) ليمر بمحطات مدينة الهايكستب والعبور ومدينة المستقبل والشروق وهليوبولس وبدر والعاشر من رمضان وحتى العاصمة الإدارية، طبيعة السكان بتلك المدن التي أنشئت بعصر مبارك وقد ظلت سنينا طويلة شبه مهجورة منذ ٢٥ عامًا ونيف لعدم وجود أعمال بها وأيضًا لعدم توافر مواصلات سهلة ورخيصة إليها بالرغم من انخفاض سعر الشقق بها عن مثيلاتها بأكتوبر والتجمع على سبيل المثال، تأخر مشروع القطار الكهربائي الخفيف ٢٥ عامًا وكان يجب إنشاؤه قبل وأثناء نشأة تلك المدن فهو من خطايا نظام مبارك العتيد وأيضًا من مساوئ تخطيط لمدن سكنية بلا مورد رزق وبمراكز تجارية متناثرة وسط التجمعات السكنية وتحتاج لمواصلات داخلية لا تتوافر بسهولة جعل من الصعوبة بمكان أن تمتلئ بالسكان بالرغم من بيع معظم شققها السكنية المتوسطة ومنخفضة التكاليف وأيضًا الفارهة

والفيلات ومعظم قاطنيها كان لفترة بسيطة يغلقها وذلك لارتفاع أسعار المواصلات إليها.

على سبيل المثال مدينة الشروق فهي تقع بموقع متوسط فيتوافر لها باصات محدودة تأتي غالبًا إلى التحرير وميدان حدائق القبة مع ميكروباصات أهلية لموقف العاشر من رمضان والأسعار تتراوح بين ٣ جنيهات للباص إلى ٦ جنيهات للميكروباص الآن الذي بدأ ربما ب٧٥ قرش، فظلت تلك المدن بربع طاقتها الاستيعابية، تم إنشاء القطار وكنت أعتبرها انفراجة كبيره لهذه المناطق إلا أن هيئة التسعير التي وضعت الأسعار من ٣٥ جنيهًا و٢٠ جنيهًا في أول إعلان للمسافة كلها وحتى ٣ محطات وهي أقل تذكرة كانت بعيدة عن الواقع فساكن هذه المدينة يحتاج لمواصلة محلية من المنزل الذي يبعد قرابة ٥ إلى ١٠ كيلوات عن المحطة فسيضطر إلى استقلال سوزوكي ب٥ جنيهات ليصل للقطار فقط بعكس الميكروباص والأوتوبيس والميني باص الذي يخترق وسط المدينة ويمكن للجميع الوصول إلى نقطة للقائه بسهولة ودون مواصلة أخرى، نأتي للتذكرة سيقوم باستقلال القطار الخفيف لموقف العاشر بـ٢٠ جنيهًا يكون إجمالي ما دفعه للوصول لموقف العاشر

هو ٢٥ جنيهًا تم تحفيضه لاحقًا إلى ١٥ جنيهًا لمسافة ٣ محطات وإذا قمت بعمل اشتراك قد تصل إلى ١٠ جنيها وهنا نجد التكلفة إذن للراكب ٥ سوزوكي أو شاتل المترو ب٦ جنيهات +١٠ تذكرة باقل الاحتمالات وهو الاشتراك الشهري للطالب والموظف يجد أنه دفع فقط لموقف العاشر ١٥ جنيهًا وكان يستطيع بسهولة استقلال الأوتوبيس ب٣ جنيهات أو الميكروباص ب٧ جنيهات مقابل نفس الخدمة ونفس المسافة حيث ن هذه الوسيلة ما هي إلا بداية لموظف أو عامل سيقوم باستقلال مترو آخر أو ميكروباص ليتجه لإنحاء القاهرة المختلفة ويرجع بنفس الطريقة ليجد أن خط الشروق فقط يدفع زيادة ٢٠ جنيه وان كان غير مشترك باشتراك شهري سيزيد الفرق بمبلغ أكبر.

لنأتي لركاب المواصلات العامة بمصر؛ فمعظمهم فئات بسيطة محدودة الدخل من عمال وموظفين وطلبة حيث أن أصحاب السيارات سيختلف موقفة أن كان يستقل سيارته منفردا أم مع أولاد يذهبون لمدارس وجامعات فلو افترضنا ٤ ركاب سيدفعون فقط ١٢٠ جنيهًا للانتقال والرجوع من موقف العاشر فقط بخلاف المواصلات الأخرى لجامعة عين شمس أو أي مكان

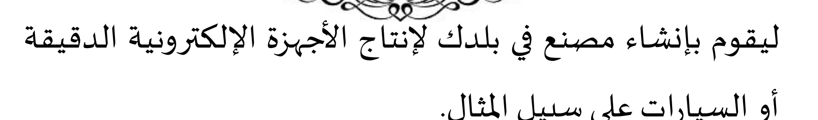
بمصر الجديدة أو التجمع فسيجد فاتورة المواصلات ستقفز إلى ٣٠٠ جنيه يوميًّا للعائلة فسيقرر ساعتها أن استخدام سيارته أوفر من استخدام القطار الكهربائي، وقامت الهيئة بمحاولة توفير خدمة توصيل باص للقطار مقابل ٦ جنيه وهي تعريفه قد تكون أغلى من قيمة أجرة السوزوكي الصغير، ويجب بهذا الخصوص النظر للأمر بشكل آخر وهو الآثار الاجتماعية لنقل عدد لا يقل عن ٢ مليون إنسان للاستقرار بتلك المدن ويجب عمل تذكرة شاملة للمواصلات كلها بمبلغ شهري ثابت كما يحدث في ألمانيا التي قامت بإصدار تذكرة موحدة بقيمة ٤٩ يورو شهريًّا لكافة أنواع المواصلات العامة فيستطيع المشترك ركوب الميني باص والقطار والمترو والمكروباص بل والمواصلات العامة داخل القاهرة بسعر معقول عن طريق احتسابها اكتواريا ولكن الوضع الحالي لن يكون له أي ناتج وقد يقول قائل بعد انتقال الموظفين للعاصمة سيستقلون القطار، حسنا هذا حسابيا وعدديا منطقي بالطبع ولكن لا يمكن تجاهل أن تكلفه انتقالاتهم ستقوم الدولة بدفعها للموظفين المنتقلين للعاصمة وكأنك تدفع من جيبك اليمين لتضع في جيبك الشمال والاثنان فارغان ولكن يجب دفع

الناس لركوبه وبكثافة عن طريق مثل تلك الاشتراكات الشاملة حيث يعتمد دخل المشاريع الخاصة بالنقل العام عمومًا على كثافة الركاب والمشتركين مقابل خدمة تكلفتها شبه ثابته وتقل بازدياد عدد الركاب حتى نصل لنقطة التعادل وتبدأ بتحقيق الربح ولكن الاستمرار في تسعير غير منطقي وغير عادل لن يؤدي إلى أي نتيجة مع ثبات التكلفة سواء كهرباء أو عاملين وصيانة وقروض خاصة بالقاطرات والعربات ويتطابق هذا مع المقولة التجارية القديمة (بيع كثير واكسب قليل تكسب كثير) فالأفضل أن يستقل القطار ألف راكب بالساعة بقيمة ٥ جنيه بعائد ٥٠٠٠ جنيه / ساعة من أن يركب ١٠٠ بقيمة ١٥ جنيهًا للتذكرة بالساعة ١٥٠٠/جنية ساعة مع ثبات التكلفة بكلتا الحالتين، يجب أن تكون هناك مرونة بالتسعير بل ومحاولة الترويج بكافة الطرق بأن من يمتلك شقة بمشروع كذا يحصل على كارت مجاني لعدد من السنوات وهكذا من طرق ترويجية وتسويقية وإنشاء سينمات مفتوحة على طريق القطار وملاهي ومناطق جذب سياحية تشجع السياحة الداخلية والخارجية وخصوصا أن تلك المنطقة تتميز

بالهدوء وجوها الصافي وقلة درجة الحرارة عن القاهرة بـ٥ درجات على الأقل.

إن مشاريع السكك الحديدة والمواصلات العامة يجب النظر إليها كعامل مساعد لتنمية شاملة لمناطق ومدن جديدة وتخفيف الزحام وتقليل استخدام السيارات وتقليل استهلاك البترول والبنزين مما يوفر عملة اجنبية وليس بتسعير ينظر فقط إلى تكلفة القرض والتشغيل بمعزل عن الدراسات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بها .

يتسأل القارئ هنا ولماذا لا ننتج ونصنع ما نستهلك ونزرع ما نأكل حتى يمكن سد العجز بالموازنة والميزان التجاري، طبعا الاحلام جميلة ولكن تحقيقها ليس بسهولة نطقها والحلم بها فالصناعة لا تتطور بقرار إداري أو حكومي، ولكنها بناء هرمي يعتمد على قاعدة كبيرة من البحوث العلمية ورؤوس الاموال المخصصة للبحث العلمي والظروف المهيئة لذلك من تقدير العلم وتعديل نظم التعليم الفنية والصناعية بخلاف احتياجها إلى نقل تكنولوجيا أجنبية غالبًا لا تملكها ولا يمكن حتى شراؤها من السوق بسهولة بخلاف أن يأتي مستثمر بخبرته وإمكانياته الفنية



ليقوم بإنشاء مصنع في بلدك لإنتاج الأجهزة الإلكترونية الدقيقة أو السيارات على سبيل المثال.

إن التنمية الصناعية تحتاج إلى خطة واضحة تمتد من ٥ إلى ١٠ سنوات حتى يمكن إحلال نسبة كبيرة من السلع المستوردة، وحتى الزراعة أنت لا تملك الأراضي الكافية ولا المياه لزراعة ملايين الأفدنة من الأراضي القابلة لزراعة الحبوب والأقماح وخلافة بخلاف تكلفة استصلاح الفدان العالية بالأراضي الرملية فضلا عن المعوقات الروتينية التقليدية لشبكة معقدة من القوانين والتشريعات التي لم تستطع الدولة المصرية من تفكيكها أو التغلب عليها سواء من قوانين استثمار أو تنمية عامة في خطة واضحة بالأرقام والسنوات. وما الهروب إلى الصناديق الخاصة إلا محاولة للفكاك من قيود الموازنة العامة للدولة التي لا بد من تخطيط إنفاق كل قرش مسبقًا فلا يتم عاطي القرار المرونة الكافية لتحقيق ما يفكر به سواء كانت أحلامًا أو أوهامًا.

أي خطة لإحلال الواردات بمنتجات محلية إن تم وضعها وحتى تنفيذها وقامت بالتغلب على كافة المعوقات الرهيبة التي ستواجهها الصناعة والزراعة بأحجام اقتصادية لن تؤتي ثمارها قبل فترة من ٥ إلى ١٠ سنوات من يوم البدء بتنفيذها حينها سيكون عدد السكان زاد بعدد يتراوح بين ١٠ إلى ٢٠ مليون ولن تكفي حينها تلك الزيادات بالتصنيع والزراعة إلا بخطط متزامنة لتوزيع السكان مع الاعتماد على خطط وطرق متنوعة للتنمية في اتجاهات عديدة من محاولة السيطرة على الزيادة السكانية واتخاذ الطرق المثلى دون أخطاء تذكر بالخطط الاقتصادية فضلا عن الظروف السياسية التي تساعد على ذلك لمواجهة طوفان الوظائف التي تحتاجها سنويًا لـ٢ مليون فرد يدخلون إلى سوق العمل سنويًا في ظل تكلفة فرصة عمل لا تقل عن ١٠٠ ألف جنيه لكل فرصة وعلى ذلك يجب وضع خطة عاجلة لتوفير الدولار أولا لتعود عجلة الاقتصاد للإنتاج بطاقتها القصوى ووضع خطط خماسية وعشرية واضحة للتنمية بكافة عناصرها المختلفة من السياسة حتى التسعير.

سنعرف بهذا الفصل إشكالية ما يعرف ببيع أصول الدولة الذي يثير الجدل كثيرًا عند العامة والذي يستخدمه البعض في النكاية السياسية، سنتكلم بهذا الفصل عن رؤية اقتصادية خاصة لا ألزم القارئ بتبنيها أو دعمها؛ فهي بالنهاية نظرية اقتصادية وحلول مادية لمشاكل مالية عويصة يستلزم فيها الرجوع إلى الخبراء وأصحاب الرؤية الاقتصادية المالية بمعزل عن المكايدة السياسية وتقييم الموقف بناء على معطياته لا بناء على خلفيات سياسية أو مشاعر وطنية جياشة بخصوص ذلك الأمر وخصوصًا أن الحلول المتاحة على الطاولة لا تمنح لك الكثير من الخيارات وكلها صعبة وأسهلها مر مرارة العلقم حتى بالنسبة للباحث الاقتصادي المتجرد.

بداية لفظ أصول الدولة خطأ ولفظ أصول يستخدم عادة بالأعراف المحاسبية والدفاتر ويطلق على إمكانيات المؤسسات من أملاك أو معدات وخلافة ولكن الدولة ليست شركة والدولة لا يجب أن تمتلك أصولًا من الأساس تدير عائدًا أو ربحًا ماديًّا مهما كان الربح، فالدولة دورها الوحيد في نظر الباحث هي مجرد رمز يحمي ويشرع فقط لا ينخرط في أعمال تجارية أو صناعية تدر

ربحًا لانها ليست تاجرًا، ويجب ترك كافة الأعمال للأفراد والشركات وتقوم الدولة فقط بتسهيل التشريعات وأعمال الحماية العادية من جيش وشرطة وقضاء والفصل بين الناس وتحصيل الضرائب التي تقوم بالإنفاق منها على الخدمات العامة غير الربحية كالجيش والشرطة والتعليم والصحة العامة وإن كنا سنعتبر للدولة مجازًا أصول فالدولة تملك أصلين هم الارض والبشر وهو يتطابق مع مفهوم الدولة بالمعنى السياسي؛ فالدولة مجموعة من البشر يعيشون على مساحة من الأرض ويتشابهون بصفات... الخ.

أي أن مكون الدولة الأساسي وأصولها هما الأرض والبشر فقط وهما أهم عنصرين بالدولة.

إن بيع مساهمات الدولة بالشركات والمصانع وأي عمل تجارى يدر ربحًا بأي شكل كان مملوك للدولة هو من الضرورة بمكان لا يمكن التنازل عنه فهو ليس فقط بسبب أنه الطريقة الوحيدة لسد العجز في الفجوة الدولارية العميقة حيث لا يوجد مصادر يمكنها جلب الفرق خلال فترة تتراوح بين سنة و٣ سنوات سوى ذلك ولكن لتصحيح الاقتصاد بشكل عام وتعديل اتجاهه ليعلي

من قيمة العمل الخاص والاستثماري والتجاري للأفراد فيفتح باب المنافسة والإنتاج والتطوير فلا يجب أن تدير الدولة شركة أسمنت أو حديد أو صلب؛ فالإدارة الحكومية تؤدي إلى الترهل والفساد وما خبر إنفاق شركة مصر للألومنيوم ١٦٧ مليون جنيه إنفاق استثماري بلا عائد إلا مجرد مثال بسيط نتيجة للإدارة الحكومية المترهلة التي تقوم بدور هي غير مؤهلة له فوظيفة العمل الحكومي يجب أن يكون فقط عملًا غير ربحي خدمة وحماية وتشريع وتحصل بمقابلها على ضرائب.

لا يمكن إغفال مطالب الناس بالشفافية بالبيع وعرض الشركات المرشحة بمناقصات وخلافه، لكن هناك أيضًا نوع من البيع اسمه البيع لمستثمر رئيسي أي يمكنك كدولة التفاوض مع مستثمر رئيسي محتمل لشراء شركة ما ومجموعة من الأسهم كأسهم أبو قير للأسمدة وأسهم فوري والبنك التجاري الدولي وهي مساهمات في صورة أسهم فقط وليس للدولة حتى كرسي بمجلس الإدارة أي أنها أسهم بالبورصة يمكن لأي كان شراؤها ولكن يتم التفاوض مع مستثمر رئيسي لشراء حصة الدولة بشراء جماعي للأسهم ويا حبذا لو مشترٍ يستطيع ضخ مال إضافي في تطوير

الشركة، مما وفر قرابة ٣ مليارات دولار من تلك الصفقات الثلاث وهي من قبيل الخطة الموضوعة مسبقًا بمحاولة الحصول على مليار إلى ٢ شهريًا لسد العجز بميزان المعاملات التجارية حتى يمكنه فتح الاستيراد بشكل طبيعي ويمكن عودة الاستقرار إلى سعر الدولار ليعوم في حدود من ٢٠ إلى ٢٥ جنيهًا مصريًا ويكف عن صعوده المتتالي.

إذن البيع هو شيء محمود وسيقول المنتقدين طيب هانخسر أرباح كنا بناخدها على السهم؟ الدولة ليست تاجر وهذه ليست وظيفتها فهي لا يقع ضمن واجباتها توظيف الأموال إلا في الخدمات العامة والمرافق وقد حصلت فورا على ٣ مليارات دولار ومن المتوقع زيادة أعمال تلك المؤسسات مما سينتج عنة تحصيل ضرائب قد تزيد عن ربح السهم الهزيل سنويا، ويستمر المنتقدون في قول ماذا عن توزيع الأرباح سيؤدى إلى خروج الدولار مرة أخرى، وهذه حقيقة ولكن لنحسب مدة الاسترداد لاستثمار يبلغ ٣ مليار دولار بأفضل القطاعات سيحتاج من ٣ إلى ٦ سنوات لاسترداد رأس المال فقط حتى يصل إلى مرحلة تحقيق الأرباح وانت قبضتهم كاش مقدما وفى كل الأحوال هو لم يأتِ ليستولى على أملاكك ولا شيء،

هو استثمار لشركات تعمل على أرض مصر وعينها عليك أنت فأنت المستهدف كمستهلك سواء لخدمات كشركة فوري أو بنك أو مصنع ما، فالمؤسسات المباعة وقيمتها السوقية والفعلية هي في العملاء وليس في مقوماتها من مبانٍ وأراضٍ ومعدات فلننظر لها نظرة أشمل، ويمكنك إذا توافرت لديك فائض بيوم ما ووجدت أنه يمكنك استثمار بعضها فبسهولة يمكنك شراؤها مرة أخرى بعرض ملزم أو بسعر أفضل أيًّا كانت الطريقة، وإلى أن يحدث هذا فأنت ملزم ببيع تلك المساهمات ليس فقط لحل الأزمة المالية، ولكن لمنح تلك المؤسسات الفرصة للنجاح بعيدًا عن القيود الحكومية المقيدة لها والمسببة لخسائر فادحة تصيبها وتصيب الاقتصاد المصري وتوصيتي بالبيع لا تنحصر فقط في مساهمات الدولة بالصناعات أو الشركات المساهمة بل يجب أن تمتد إلى كل الأنشطة ذات الطبيعة التجارية كمصر للطيران والبنك الأهلي وبنك مصر والقاهرة وكافة شركات الدولة ومؤسساتها الربحية ويضاف إليها مشكلة ماسبيرو والصحف الحكومية والمجلات التابعة لها، لا يوجد دولة حديثة تدير بنكًا تجاريًّا أو محلًّا تجاريًّا أيًّا كان شكلة وحتى الشركة الوطنية مصر للطيران، أن خلط

السياسة بالاقتصاد هي من قبيل الأخطاء القاتلة التي تدمر الاثنين معا.. وتعيش مصر على صفيح ساخن من ضغوط سعرية تؤرق مضاجع المستهلكين وحكومة مأزومة بقلة موارد وأزمة نقدية بالسيولة الدولارية لم تواجهها من قبل.

على كل الأحوال في محاولة مالية اقتصادية تهدف مصلحة البلد والشركات والمستهلك بالنهاية فيرى الكاتب أن البيع أمر لا مفر منه ويجب أن يكون لمستثمر رئيسي فالوقت المتاح لطرحها بمناقصات دولية وتقييمات سعرية ومنافسات ومزايدات لطرح كل مؤسسة لحالها أو مجموعة أسهم بعينها هو من قبيل الترف بالظروف الحالية، وحتى لو تم بيعها لمستثمر رئيسي مع قلة الشفافية ستكون عامل ضغط شعبي على الحكومة إضافي ومحاولة التبرير دائما.

إن بيع مساهمات الدولة لا يعد شيئًا شائنًا يجب أن نخجل منه؛ فالدولة ليست تاجر ولم نفوض الحكومة في إدارة أعمال تجارية بل لتؤدي وظيفتها الأسمى وهي التشريع والحماية والخدمة فقط وحتى هذا حلم بعيد المنال، فلا تحتاج ولا تملك الحكومة الإمكانيات ولا القوانين التي تضمن إدارة تلك المنشآت بطريقة

تصب في مصلحة المواطن بالنهاية ولا يجب أن ننظر إلى الدولة كتاجر وهو ما يعيبه الناس على الحكومة بنفس الوقت أنها تنظر لهم كعملاء وليس مواطنين يجب خدمتهم والتسهيل عليهم.

إن بيع مساهمات الدولة ستوضح فلسفة الحكم نفسها وستكون أكبر إعلان مجانى يسوق للسوق المصرية عالميا، فأولا هي ما زالت مؤسسات داخل الاقتصاد المصري وفي معظم حالات البيع كان دخول مستثمر جديد لمؤسسة أعمال ودفع قيمتها بالكامل حتى لو تم تقييمها بأقل من قيمتها الحقيقية فساد أو كساد فالنتيجة النهائية هي إيقاف الخسائر أو تطوير المنشأة.

وحتى التي تحقق مكاسب فيكفي الدولة منها ضرائبها ومكوسها وبكل الأحوال تلك المنشآت داخل مصر ولن تذهب بعيدا وحتى مشتريها لا يستطيع إغلاقها أو إنهائها فهو بذلك يكون كمن أضاع نقوده بالهواء، وهو الذي لم يكن يشترى من الأساس لو كانت مؤشرات تلك الشركات أو السوق لن تؤدي إلى قيامه بتحقيق أرباح كافية. فالسوق المصري واعد حتى وإن حدث له كبوة نأمل أن تنتهي على خير وسأقوم هنا بطرح مثالين ضروريات لتصفية

منشأتين مهمتين جدًّا ولكن داخلهما تفاصيل لا يجب السكوت عنها وإنهائها فورًا وهي:

أولا: نموذج الشركة الوطنية مصر للطيران واحدة من أقدم شركات الطيران المدني بالمنطقة وبعد هذا العمر الطويل نجد أن شركات أخرى ناشئة بنصف عمرها كطيران الإمارات وقطر للطيران والاتحاد وخلافة من شركات ناشئة أصبحت تملك خطوطًا وطائرات وأرباح ورحلات ضعفي مصر للطيران، الشركة العجوز التي أنهكها الهيكل الإداري الضخم ويمكنك بسهولة مقارنة بيانات مصر للطيران وطيران الإمارات على سبيل المثال، فالشركة المذكورة مديونة بحوالي ١٠ مليار جنيه مصري للبنوك التجارية وهو المعروف في الـ١٠ سنوات الأخيرة على الأقل وفي أقصى حالات نجاحها كانت تحقق ٥٠ مليون دولار أمريكي صافي ربح كما أعتقد لو كنت أتذكر سنوات نجاحها من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠ كما هو معلن وهذا ما لم يتكرر بعدها حتى الآن.

لا تحتاج الدول الآن إلى ما يعرف بالناقل الوطني؛ فلم يعد رمزًا للدولة ولا تحتاج الدول إلى طيران قومي فهي ليست حربًا أو اعلان هويات بل تكلفة وعائدًا وبالأمس القريب نشأت شركات

الطيران القومية لعدة أسباب من أهمها استغلال احتكار الدولة لميزة نقل الركاب كبزنس فتخضع سياديًّا كل الشركات التي تطير إلى أراضيها للمعاملة بالمثل فهنا ليس المعيار الكفاءة والخدمة فقط ولكن احتكار نتيجة تطبيق كوتة طيران.

فمثلا عدد الرحلات من الشركات السعودية على خط جدة القاهرة يجب أن يتساوى مع الشركات المصرية على نفس الخط فينشأ أرباح الشركة اعتمادا على هذا الاحتكار وليس نتيجة منافسة بالخدمة أو نوع الطائرات أو أي عامل تجارى آخر ومعظم أسعار تذاكر مصر عالية لهذا السبب، وهي تختلف عن أسعار منخفض التكاليف الذي يخضع لقواعد تشغيل بها تسهيلات أكثر ولكن بنفس الفكر.

وكان المفروض أن تكون فرصة مناسبة للشركات لتحقيق الأرباح ولكن مع الإدارة الحكومية انحرفت عن أهدافها فضلًا عن إدارتها بواسطة إدارة عسكرية باعتبارها مرفقًا حيويًّا لا خطوط نقل ركاب لا تختلف كثيرًا عن خطوط أوتوبيس لكنها طائرة، وما احتياج الدولة لناقل وطني يملك حوالي ٨٠ طائرة؟ هل ستحتاج مثلا إلى إجلاء مصريين بدولة ما في حدث قد لا يحدث أبدا لمصر،

حسنا وإن حدث يمكنك بتليفون بسيط حجز طائرات وتأجيرها بالرحلة بأرخص الأسعار فيما يعرف بالرحلات الشارتر لجهة معينة غير مجدولة ويمكنك تأجير ما تشاء من كل شركات الطيران وقد تدفع أقل من قيمة تكلفتك أنت كمصر للطيران التي تئن تحت وطأة الروتين الحكومي في مجال لا يفهم ذلك وما حادثة الكويت أيام أزمة كورونا ببعيدة فوقفت الدولة حائرة لا تعلم هل ترسل طائرات لإجلائهم ومن سيدفع التذاكر لعمال معظمها مخالف.

فشركات الطيران العالمية تقوم بتعيين المضيفات من سن ١٨ إلى ٢٥ كحد أقصى وشركه مصر للطيران ملزمة بتعيين مضيفات ومضيفين بوظيفة حكومية مدى الحياة ولا يخفى على أحد أنها أصبحت منذ فترة طويلة جدا يرتبط التوظيف بها إما بالإدارات العليا العسكرية أو التعيين بالواسطة لأقارب مسئولين ونافذين بالدولة مثلها مثل النيابة العامة والشرطة والجيش والنيابات الإدارية المختلفة وشركات البترول وهي التي تمتلئ عن آخرها بوظائف بأعداد قد تصل في أقل تقدير إلى ٥٠ ألف وظيفة لا تحتاج إليها تلك المنشآت ولو تم عرض مصر للطيران للبيع بدون

الخدمات الأرضية سيتم الاستغناء عن ما لا يقل من ٥ إلى ١٠ آلاف موظف فورا وهو ما سيكون من ضمن شروط البيع ويمكن فرض شرط الاحتفاظ بالشعار الوطني كشرط من شروط البيع فالبيع يشمل أصولًا وإدارة ومحطات حول العالم بكل مكان وحوالي ٨٠ إلى ١٢٠ طائرة بعضهم تملكهم مصر للطيران وبعضهم تأجير وأقساط طويلة الأجل وربما يؤدي البيع حسب تقديري إلى تحقيق التالي؛ أولا: سداد كافة الدين المتراكم على مصر للطيران للبنوك التجارية وهي غالبًا الحكومية؛ الأهلي ومصر والقاهرة وهي تشكل رقمًا ثقيلًا في محافظ مديونيات تلك البنوك وستكون ميزة لهم أيضًا لتسديد ديون إحدى مؤسسات الدولة التي ترهق كاهل البنوك الحكومية وسيتم تعويض العاملين الذين يتم الاستغناء عنهم من ضمن شروط الاتفاق بمنحهم ما يعرف بعالم الأعمال (المصافحة الذهبية Golden check hand) أي مكافآت سخيو ومعاش حسب السن والخدمة حتى لا تمثل ضررا لعاملين ليس لهم يد في اتباع حتى منظومة الفساد وستؤدي إلى تنمية الشركة وإدارتها بطريقة اقتصادية قد تؤدي إلى تطورها أكثر والدولة ككيان لا تحتاج إليها فمؤسسة الرئاسة وحتى رئاسة الوزراء لديهم

طائرات خاصة كافية لرحلاتهم الرسمية محليا وخارجيا اشترتها الدولة بسخاء منقطع النظير.. وحتى لو قام المستثمر ببيعها خردة وألغى الشركة نهائيا فهو قد دفع فيمتها وطالما التزم بقوانين التسريح والمعاشات والمكافآت الموجود بالاتفاقية فيكفى هذا لتقليل الخسائر والديون والدعم لخدمة لا نحتاجها بإدارة حكومية ويمكن حينها تطبيق نظام الطيران المعروف بالأجواء المفتوحة وإلغاء قانون المعاملة بالمثل فيمكن لأي شركة طيران من أي بلد الطيران لأي مدينة بمصر بدون كوتة ومصر سياحيا تحتاج ذلك فلو تم هذا فستنخفض سعر التذكرة بين الرياض ودبي والكويت إلى القاهرة مثلا ٥٠٠ ريال/ درهم وجدة القاهرة إلى ٣٠٠/ ريال -درهم فيستطيع حينها أكثر من ٢ مليون مغترب إضافة إلى أهالي الخليج بالنزول إلى مصر للغردقة والسخنة وشرم الشيخ كل خميس وجمعة على التوالي وهذا ما لا يحدث حاليا لارتفاع سعر التذاكر وهكذا مع معظم دول العالم، مصر يجب أن تكون الهدف والسياحة هي من أطواق النجاة التي سنعول عليها في تصورنا لإنقاذ الاقتصاد فالهدف واضح ويجب الوصول لآلية من كل الطرق ودعمة فالسياحة ليست شاطئًا ومعبدًا ومتحفًا بل من

أول الطيران من بلد السائح وحتى رجوعة يجب أن نديرها بمنظومة جذابة رخيصة حرة من أي قيود فالمبلغ الذي سينفقه السائح والمغترب بفندق أو بالشارع يضيع كلة مقابل إصرار غريب على أسعار غير منطقية فيكفي أن تعلم أن تذكرة الحج تصل إلى ما يقرب ١٢٠٠ دولار لمسافة أقل من ٨٠٠ كيلو متر وحال تطبيق الأجواء الحرة فستجد كل شركات العالم تقدم للعميل أرخص العروض لأنها رحلات شارتر كلها معلومة تاريخ السفر والعودة فهي ليست رحلات منتظمة ويمكن للجميع المشاركة بها من كافة مطارات وشركات العالم وستجد منافسة شرسة للدخول إلى السوق المصري وسيصبح الأمر عرض وطلب وستجد عروض طيران الإمارات للحج والعمرة تذهلكم من أسعارها وتنظيمها وكذا الطيران السعودي الذي يوفر تأشيرة وخلافة فلم التمسك بشيء لن يؤدي إلى أي فايدة لأي طرف كان فالدولة ليست شركة مواصلات عامة وماتقوم بادارتة من مترو وقطارات وخلافة تقوم به الدول لأنها خدمات مدعمة ولا يستطيع القطاع الخاص القيام بإنشاء خط قطار مثلا أو مترو ولكن يمكن إدارته بواسطة شركة خاصة لكن من سيتحمل عبء تشغيل شبكة قطارات ومواصلات

تحتاج إلى دعم دائمًا ويكفينا ما نعانيه بهذا الخصوص فلا نحتاج إلى دعم أسطول طائر لفترة غير محددة بدون سبب وبديون لن يمكن تسديدها أبدا.

ماسبيرو، الصداع الدائم لكل الحكومات الذي تضخم بشكل غير معقول ليصل أعداد العاملين به حسب التقديرات إلى ٣٠ ألف موظف في مبنى يبدو كالفيل الأبيض من كثرة نفقاته ومصاريفه المهولة بعائد يساوي أقل من الصفر بقليل ليس فقط نتيجة سوء الإدارة ولكن أيضا لطبيعة العصر وتغير مفهوم الإعلام الذي جعل بيد كل شخص ما يفوق كافة أجهزة النقل والتلكس والتلغراف المعروفة بالعالم وعدد الذين يشاهدون التلفزيون عامة وتليفزيون الدولة بالأخص قليل جدا حيث لا يعتبر مناسبًا للعصر ولا يوجد ولا تحتاج دولة لإدارة قنوات تليفزيونية فهذه مخلفات العصر الاشتراكي الذي ظهر في غفلة من التاريخ بمصر وأدى لمشاكل مصيرية لا يمكن حلها بسهولة؛ فالحكومة بين نارين بالنسبة لماسبيرو ولا تجد طريقة ثالثا بين مؤسسة غير هادفة للربح ولا تغطي نفقاتها ويوجد بها عدد مهول من العاملين مع ديون لبنوك حكومية أيضا تصل إلى ٥٠ مليار

جنيه على أقل تقدير إضافة إلى مديونيات غير معروف قيمتها للتأمينات والمعاشات والضرائب والكهرباء والمياه ورواتب سنوية تفوق ٥ مليار جنيه يتم إضافتها سنويا على الديون القديمة بلا حل في الافق بلا رؤية، قد يقول قائل ما المانع في تطويره.

مسالة أن تدير الدولة قنوات تليفزيونية هذا انقرض تقريبا ولا حل الآن سوى أن تقوم الدولة بتوفير الفائض من بيع مصر للطيران إن كان هناك فائض لتخصيصه لإنهاء مشكلة ماسبيرو ويمكن للدولة أن إرادة الاحتفاظ بقناة إخبارية واحدة رسمية تحمل شعار ماسبيرو وتدار بواسطة افضل عناصره ويكفيها ذلك مع تغيير في العقلية الإدارية بمنح العاملين بتلك القنوات كافة فرصة تملكها وإدارتها والانفصال بها كقنوات الصعيد والإسكندرية فيتم تقنين تشريعي بتسهيل إدارة وإصدار قنوات ومنح العاملين أولوية في شراء القنوات بمعداتها باسمها في منظومة مالية يتم استحداثها تشمل قيام الدولة بتصفية العاملين بالكامل حسب سنهم؛ فمنهم سيحصل على مكافأة نهاية خدمة مع معاش وبعضهم معاش مبكر والبعض سيتم منحة فرصة العمل وشراء أسهم بالقنوات حسب اختيارهم ومنحهم

تراخيص مجانية ٥ سنوات حال الاحتفاظ بالعمالة، طبعا المبنى لا يساوي أساسا ربع المديونية المترتبة على ماسبيرو قبل التصفية وبعد التصفية لن يمثل قيمته ١٠% من التزاماتها إذا بعته بمكاتبة بكاميراته، فليست موضع نقاش أن يتم بيعه أو لا حيث أن ذلك من قبيل سفاسف الأمور.. ربما قد يتبقى بعض الأموال من بيع مصر للطيران وأقترح تخصيصه لحل مشكلة ماسبيرو وما يسري عليه يسري على عشرات المجلات الصحفية والمعروفة بالقومية ومجلاتها وكل ذلك يحتاج إلى أموال ضخمة تسويات للعاملين ومعاشات ستتكفل بها الحكومة لسنوات أخرى قادمة، حتى هذا الملف وما يبدو من أنه حل سهل ولا يعجب المنظرين سياسيا فهو ليس بالحل السهل وقد لا يتوافر لديك أي أموال للقيام بهذا حتى بعد البيع وإلا كانت الدولة قامت بذلك فورا ولكن هناك بعض المشاكل كمشكلة ماسبيرو والمؤسسات الصحفية أصبح التفكير في حله بطريقة جذرية كما ذكرت هو من قبيل الانتحار السياسي لأي نظام وليس النظام الحالي فقط وهو الدواء المر الذي لا مفر منه عاجلا أم آجلا مع النظام الحالي أو أي نظام قادم فالحلول محدودة والخيارات ضيقة، أنا متفهم تماما للمشاعر الوطنية التي

تكتسح البعض فضلا عن المكايدة السياسية الفجة والتي تستغل أي فكرة لا تبدو مألوفة بأنه بيع وتنازل وخسارة وعواد باع أرضه وتلك الملاحم الشعبية عمن يبيع ممتلكاته ليأكل، ولكن واقع الأمر لا ينظر إليها العامة بهذا التجرد الذي يضر بمصلحتهم بالنهاية ويحملهم بأعباء لا طاقة لهم بها وما المشاكل التي نعانيها إلا نتيجة مجموعات مختلفة من القرارات بخصوص إدارة الدولة وهذا من أهم ملفاتها، قد يسأل القارئ هذا عن المؤسسات الخاسرة فلماذا يبيع التي تكسب؟ والإجابة واضحة حتى يتوفر له سيولة مالية يمكنه من تسييل وإنهاء المؤسسات الخاسرة فهل تتخيل عزيزي القارئ أن الدولة سعيدة بديون ماسبيرو التي تزيد بقيمة ٥ مليارات جنيه سنويا على الأقل بخلاف المعاشات ولكنها مضطرة لأن حال التصفية هي مضطرة لتسوية ديون قد تصل إلى ١٠٠ مليار فورا من قروض بنكية وتسهيلات سحب على المكشوف من البنوك الحكومية مع معاشات ومكافآت نهاية خدمة لجيش صغير من العاملين يصل إلى ٣٠ ألف موظف بعائلاتهم قد يصل عددهم إلى ربع مليون من المواطنين يجب التفكير بمستقبلهم وما وقفة ماسبيرو ببعيدة حين تجمهر العاملين لتأخر الرواتب ربما أو

الحوافز لشهرين فالبنوك ضجت بالسحب على المكشوف الذي لا ينتهي ولا يتم سداده أبدًا والدولة مترددة فأمامها قنبلة موقوتة لا تستطيع تفكيكها بسهولة وتحتاج إلى مبلغ ضخم لاتخاذ هذا القرار، حسنا يمكننا ايضا رفع السجادة ورميها تحتها لمداراتها حاليا وهذا ما يفعله الجميع سواء بجانب الدولة أو بجانب المواطن الثائر أبدا في مواضيع مالية لا تحتمل الثورية ولكنها فقط الربح والخسارة ومالات ومستقبل ملايين من الأفراد يجب التفكير بتجرد حين تفكر بمصلحتهم وأن درء المفاسد والديون والمؤسسات غير الناجحة أفضل من جلب المنافع بالتفكير بامتلاك الدولة لها وتشغيلها وتحقيق ربح وهو حلم بعيد المنال وثبت فشلة.

لنتخذ مثالًا حديث هو معضلة حديقة الحيوان المثارة أخيرا وهي نموذج للصراع بين الظروف المالية والمشاعر الوطنية والقومية والتاريخية.. لا بأس فوجهات نظر جميع الأطراف صحيحة من حق الناس الخوف عليها والاحتفاظ بها كتراث ويجب على الدولة الاهتمام به، هذا من قبيل الفكر الوطني الحقيقي لكن للأسف ينسى هؤلاء أن إطعام تلك الحيوانات يحتاج إلى ملايين أيضا فمن يربي قطة أو كلب في بيته يحتاج إلى ميزانية

منفصلة وعلاج وأكل جاف ونيء فما بالك بحديقة حيوان، سيقول قائل يعنى هي جت على دي مش لاقيين يأكلوا الحيوانات، انظر إليها نظرة أشمل وأعم فانت بضائقة مالية ولا يوجد لديك فائض اصلا لتلك الحديقة أو غيرها وليس من الآن ولكن من ٤٠ سنة وهي تتدهور أمامنا يومًا بعد يوم ولم يحرك أحد ساكنا لا المواطن الوطني بزيادة ولا الحكومة، فاين هؤلاء من عشر سنوات أو ٢٠ ولم نرَ جمعية أهلية واحدة على الأقل تؤسس لمساعدة الحديقة أو جمع تبرعات لها أو جمعية أصدقاء الحديقة حتى وتركها الجميع وحيدة حتى أن العاملين ذبحوا جملين لأكلها ولعدم توافر غذاء لها احيانا، وها أنتم تتنتفضون الآن كراهية لتأجيرها، وما المانع من منحها حق انتفاع لشركة خاصة لمدة ٢٥ سنة بشروطنا وأيضا المحافظة عليها ووضع الشروط يجب أن يكون بشفافية وطرح التطوير للناس للموافقة عليه وأقترح حلولًا أفضل فالحديقة حسب بياناتهم تجلب دخل يصل إلى ٥٠ مليون جنيه سنويا وهو ما يعادل ٢ مليون دولار تذهب معظمها إلى إطعام الحيوانات والعناية بها بالظروف المتاحة عاليا وأنت قد تحتاج إلى إنفاق مليون دولار إذا قررت إحضار حيوان مميز أو

جديد أو انشاء بيوت حيوانات حديثة مكيفة بإمكانيات بيطرية وغذائية عالية فقد تحتاج إلى صرف ما لا يقل عن ١٠ ملايين دولار كبداية لإعادة تجهيزها وتحتاج إلى حيوانات جديدة فما المانع، الخوف أن يتم طمس معالم الفترة الملكية واعتبارها أثرًا، لا بأس من مشاركة أساتذة في التاريخ والجغرافيا والديكور والتراث كلجنة مدنية تقوم باعتماد الأعمال والموافقة عليها بما يضمن مصلحة جميع الأطراف، ومصر ليست دولة غابات ولا تملك حدائق مفتوحة بل يجب أن يشمل العقد أيضا انشاء حديقة حيوانات جديدة مفتوحة كوجهة سياحية بالمنطقة قد تكون بالعاصمة الإدارية بالمنطقة الترفيهية فلا بأس، الدولة التي لا تستطيع إطعام شعبها لا يجب عليها التكفل بإطعام حيوانات أيضا ويحضرني هنا المثل الشعبي مش لاقيين أكل ياكلوه جابوا قرد يلاعبوه. فما المانع أن تأتي إلى مصر شركة إمارتية الأوراق تملك أموالًا للاستثمار بإدارة أجنبية غالبا إنجليزية أو من جنوب إفريقيا لإدارات متخصصة بعلوم إدارة الحدائق المفتوحة والمغلقة بأحدث التجهيزات الصحية والغذائية والتعاون مع معظم حدائق العالم لجلب حيوانات جديدة وقد يقول قائل ومن

يضمن هذا، حسنا أنا أرى الأمر من منظور مالي وإداري ويمكن للقانونيين الإدلاء بدلوهم من حيث الشروط وإن كانت شروط الاستثمار هي مالية قبل أن تكون قانونية ويمكن الوصول دائما إلى حلول وسط في مجال الأعمال إن نظرنا إليها كمجال أعمال وليست خدمة يجب تقديمها من الدولة فأنت لست في إنجلترا أو فرنسا تنفق على اللوفر والقصور والحدائق فهذه دول لديها فائض نقدي يمكنها من القيام بذلك بسهولة وأنت تعاني الأمرين في إنهاء شحنة أعلاف بقيمة مليار دولار أدت لارتفاع أسعار البيض والفراخ لأسعار فلكية فكيف ستوفر مبلغ مماثل سنويا أو ضعفة ٣ مرات سنويا لإطعام تلك الحيوانات والاهتمام بالحديقة في حين يمكنك منحها لمن يملك الخبرة ولا بد أن يستفيد بالطبع وأتوقع ارتفاع أسعار التذاكر ولكنها ستكون حينها تستحق الزيارة وتخضع الحيوانات لإشراف علمي بيطري وغذائي لا يحتمل الخطأ تحت إدارة متخصصة ويمكنها أن تستفيد أيضا من العاملين بالحديقة ولكن هي ستقوم بتطويرهم وتدريبهم من جديد وإضافة عناصر علمية وبيطرية بمجال ليست لمصر الخبرة الكافية بإدارته وليس نقصا في العلماء المتخصصين بعلوم الحيوان أو الطب

البيطري ولكنها نقص خبرة إدارية وحديقة حيوانات دبي لا تعد مرجعا لأنها حديقة صغيرة ولكن فلسفة الإدارة والخبرة التي يتم استقطابها من كافة دول العالم الخبيرة بإدارة كيان كحديقة حيوان به أرواح مئات من الحيوانات التي نظلمها حاليا بالمعاملة الجائرة وقلة الطعام و المساحات الذي أدى إلى قيام عائلة من الزرافات بالانتحار تخلصا من حياتها المزرية.. الحيوانات أحيانا تشعر بالمهانة بالمعاملة فتفضل الموت وهي بذلك تتفوق على كثير من بني البشر.

اللوم الرئيسي في هذا بقيام النظام باتخاذ هذه الإجراءات بدون شرح كافٍ وتوعية عامة وإصدار القرارات الفوقية وعدم مشاركة الناس باتخاذ القرار أدى إلى ظهور حالة غير عادية من الرفض الشعبي لكل ما تتخذه الحكومة من إجراءات قد تبدو للمواطن أم الشرور في حين أنها حلول لا مفر منها ولا طريق ثالث يمكننا اتخاذه بل قرارات صعبة سواء في ظل النظام الحاكم بمصر أو حتى لو تم تغييره غدا صباحا، فالأمور السياسية يمكن تغييرها بثورة أو انقلاب أو حتى تغيير سلمي ولكن الامور المالية لا يمكن حلها بهذه السهولة وسيضطر أي نظام قادم مدني أو

عسكري أو حتى فاشي من اتخاذ تلك القرارات باختصار لا يوجد حلول كثيرة على الطاولة يمكنك الاختيار بينها.

فقائمة الطعام بها ٣ أصناف فقط يمكنك الاختيار بينهم؛ بيع مساهمات الدولة بما في ذلك مؤسسات الجيش، أو الاحتفاظ بها والتعرض للإفلاس خلال اقل من عام بما يحمله ذلك من تبعات، أو بيع مساهمات الدولة والاحتفاظ بمؤسسات الجيش.

هذه الخيارات لا يوجد غيرها، قد يقول قائل بل يمكن توحيد الموازنة واسترجاع الأموال المهربة للخارج والسياحة ونصنع وننتج، و... حسنا أنا مؤيد تماما لما تقوله وأتمنى حدوثه ولكن في أفضل الأحوال ووحدت الميزانية وقمت بإصلاحات مالية داخلية ممتازة ولكن لا يتوافر لديك سيولة تمنع عنك شبح الإفلاس فماذا أنت فاعل، والتصنيع والزراعة والصناعة ممكنة ولكن لتصل إليها يجب أن تعبر الجسر قبل أن تسقط من فوقة في شبكة الإفلاس ولا سبيل إلى ذلك حتى لو تبنيت كافة السياسات من غد بطريقة صحيحة ١٠٠% سيظل عجز الموازنة والميزان التجاري والديون قائمة ولن تختفي فجأة ولكن يمكن البناء على حصيلة بيعها من تسديد للديون العاجلة بحيث تدور عجلة الانتاج مرة أخرى

لإطعام وحياة ما يفوق ١٠٠ مليون انسان يزيدون ٢ مليون سنويا أفواه جائعة تحتاج إلى إنتاج أكثر بالتالي استيراد أكثر ودولار أكثر وهذا ما سوف أقوم بشرحة كخطة متكاملة في الصفحات التالية وأشكرك عزيزي القارئ إن وصلت حتى هذه الفقرة وصبرت معي لترى الحلول الممكنة والتي سأسردها في الصفحات التالية من وجهة نظري المتواضعة كقارئ مهتم بالشأن المصري ومواطن مصري أرى الأمور من بعيد لفترة طويلة وانظر لها بعين المحايد الذي يدرك مشاعر الناس لأنه منهم ولكنه بنفس الوقت يرى بعين خبرته ودراسته وعملة أن ما تقوم به الحكومة أو النظام الحاكم هو خيارات لا مفر منها وإن كانت تحتاج بالطبع إلى مزيد من الشفافية والشرح والمشاركة المجتمعية وإن كانت الظروف أصعب من أن تخضع لذلك ولكن يجب أو على الأقل شرح ذلك للناس بطريقة مبسطة يسهل فهمها فأقصى ما أخشاه كرجل اقتصادي لا سياسي أن تؤدي المشاعر المتأججة إلى ثورة عنيفة قد تؤدي إلى حدوث تغيير للنظام بالفعل وهذا شأن سياسي ولكن الشأن الاقتصادي هنا هو ما يهمني كرجل متخصص بالشئون الاقتصادية واعلم أن من اهم مسئوليات الدولة محاولة توفير

طعام على مائدة الملايين بشكل يومي ٣ مرات باليوم وهو ما قد يتعرض لهزة عنيفة اقتصادية تهز أركان الاقتصاد القومي الذي سيحتاج بعدها ليس فقط للبيع ولكن قد تحتاج لأكثر من هذا وهو ما لا أعرف ما هو حتى الآن ولكن الآن أنت تبيع مساهمات لحل مشكلة عاجلة وايضا لأنها ليست من وظيفة الدولة الأساسية فضلا عن ضرورتها للتخطيط للمستقبل الذي يحتاج إلى خطة عاجلة من ٥ سنوات وأخرى عشرية وإلا ستكون الأمور أسوأ مما تكون قد جاءت في أسوأ كوابيسك.

إذن أنت تبرر للحكومة ما تفعله، انا لا أبرر لاحد أي شيء ولا النظام يحتاج إلى تبرير من الأساس ولا يهتم به ولا أنت أيضا فهو مجرد رأي ولكنه رأي متجرد من التعصب السياسي أو الفكري، رأي مالي يرى أن الوضع واضح للعيان ماذا أنت فاعل بخزينة فارغة وديون ثقيلة وتنمية تحتاجها لا تملك أموالًا لها في ظل احتكار تكنولوجي عالمي وأطماع تجارية ومحلية وإقليمية وشركات عالمية وضغوط نقدية واقتصادية والجميع يريد أن ينجح والمنافسة بالشرق الأوسط على أشدها في هذه المنطقة من العالم الأكثر استهلاكها وما الاستثمارات الأمريكية من أمازون وآبل

ومايكروسوفت بالخليج من الإمارات لقطر للسعودية بمليارات الدولارات إلا أول الطريق فقط سيليها نقل كثير من شركات العالم إلى منطقتك فهي منطقة وسط العالم وتملك أموالًا وسوقًا واسعًا فما دورك أنت كبلد وأنت تملك أهم ميزة لا يملكها الآخرون وهي العنصر البشرى المتفوق وأساس النجاح والمستقبل المشرق الذي يحتاج إلى موارد غير محدودة للنهوض بالبلد ويجب أن نمسك بأول الطريق.

لا يجب هنا إغفال أهمية المناخ السياسي من تأثيره على الظروف الاقتصادية فمصر تحتاج إلى إصلاحات سياسية تسير جنبا إلى جنب مع الإصلاحات الاقتصادية حتى تتحول إلى دولة مدنية كاملة بحريات اقتصادية وسياسية شاملة لأن بالتحليل الأخير أنت تقوم بكل تلك الإصلاحات والخروج من دوامة الدين وشبح الإفلاس حتى يمكنك تطوير الصناعة والزراعة والإنتاج لتقليل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك وحتى هذا يحتاج إلى ليس أموال ضخمة فقط بل إلى نقل تكنولوجيا فيجب أن تكون بلدك جاذبة للشركات الكبرى حتى تشجعها للانتقال إلى بلدك ومنطقة قناة السويس حتى يمكنك نقل التكنولوجيا إليك حيث يجب

عليك إحلال كامل الصناعة عاجلا أم آجلا وبدون نقل تكنولوجيا سيكون من المستحيل الوصول لذلك فالتكنولوجيا ليست شيئًا يمكنك شراؤه من السوق، يمكنك شراء مصنع كامل لكن لا يمكنك شراء كيفية تصنيعه واختراعه فليس لديك القاعدة التكنولوجية الأساسية اللازمة لأي صناعات من الأدوية إلى الأسلحة ومعظم ما تقوم به الدول النامية من صناعات هي صناعات متوسطة للسلع الاستهلاكية كمنتجات بروكتر جامبل أو الألبان ومنتجاتها فيكفي أن تعلم أن مصر لم تنجح حتى الآن في تصنيع قلب خلاط حنفية ناهيك عن موتور الاحتراق الداخلي وملايين المنتجات الصناعية التي لن تستطيع إنتاجها سوى بحضور ظروف سياسية تسمح بانتقال تلك الشركات إليك كما حدث في سنغافورة والصين وآسيا ومعظم بلاد العالم الناجحة، يستحيل تطبيق نظام حكم ديكتاتوري ناجح مماثل للصين أو كوريا الشمالية أو حتى بلاد الخليج في مصر حيث إن المعطيات الاقتصادية مختلفة من بلاد تمتلك ثروات طبيعية هائلة تغنيها بحد ذاتها عن العالم إن ساءت الظروف لا بلد تفتقد إلى أبسط الأساسيات من أرض زراعية سوداء مثل الصين ومعظم آسيا

وأمطار موسمية هائلة أو بلاد بترولية تنتج خير يكفي الجميع ويزيد بحيث أدى إلى استقرار مجتمعي ورفاهية وسلام بل وحسن إدارة ادت إلى جذب الشركات بصرف النظر عن الوضع السياسي حيث إن مناخ الأعمال والتجارة ومستوى رضاء الناس لا تخطئه عين باحث اقتصادي أو صاحب قرار مالي لمجلس إدارة إحدى الشركات متعددة الجنسية.

قد يقول قائل هل تؤدى الظروف إلى لبنة مصر أي تصبح وتسير بطريق كطريق مشاكل لبنان الاقتصادية.. لا يمكن إنكار أن الظروف قد تكون متشابهة من حيث إنها بلد نامية غير مستقرة سياسيا تفتقر إلى الموارد السهلة ولكن بفارق أن الاقتصاد المصري أكثر شمولا ومتنوع بشكل أفضل كثيرا فدخلك من العملات الأجنبية يعتمد على اكثر من مصدر من عاملين بالخارج وصناعة وسياحة وقناة سويس ومنتجات غاز وبترول وذهب وقاعدة إنتاجية تعتبر عريضة بالنسبة إلى دول مماثلة بالمنطقة لتكفي استهلاك ١٢٠ مليون تقريبا إذا احتسبنا اللاجئين والوافدين إلى مصر وهو عدد يماثل تقريبا نصف عدد سكان الوطن العربي بأكمله أو أقل قليلا بعكس الاقتصاد اللبناني الذي

يعد من أضعف الاقتصاديات بالمنطقة ويعتمد بصفة أساسية على تحويلات المهجرين بالعالم مع إنتاج محدود من الفاكهة وشح في زراعة الحبوب والعديد من السلع وتشوه هيكلي سياسي أدى إلى أن تصبح البلد بكل الأوقات كالبطة العرجاء بخلاف مصر فإن مشاكلها مختلفة المنهج والموارد والإمكانيات، أثناء كتابه كتابي هذ ارتفع الدولار بالبنك إلى ٢٦,٧٠ تقريبًا وهو فيما يبدو بداية تعويم من المركزي للعملة وتركه حرا لقوى العرض والطلب داخل السوق المصرفية حتى الآن ولم تتضح الصورة بعد لاتجاه الدولار حيث يعتمد على ما سيحدث بالأيام القادمة وكباحث اقتصادي أعتقد أنه سيصل إلى نقطة تعادل حتى بالسوق السوداء سينعكس بالتحليل الأخير على قدرة المستهلك على شراء السلع فالطلب الطبيعي على الدولار هو بغرض الاستيراد فقط أي التجارة والتصنيع وهذا يحدده العرض والطلب من المستهلكين على السلع النهائية وهو مرن بحيث يسمح بهبوط الدولار إلى مستويات أقل وما الزيادة الحاصلة الآن إلا مضاربات على سعر العملة لتحقيق مكاسب سريعة وليس السعر الحقيقي للدولار بالسوق بناء على مستوى أسعار المستهلكين ففي كل الأحوال أنت لن تستطيع مثلا

شراء كوب زبادي بـ١٠ جنيها فسيضطر المستورد إلى شراء الدولار بسعر يمكن تحميله على المنتج النهائي بشكل يسمح بالبيع مع تحقيق وفورات إنتاج فلا يمكن للمنتج الاكتفاء بنسبة ١% من العملاء القادرين على تحمل أسعار عالية بدولار يكسر حاجز الـ٣٠ جنيهًا وعموما سنرى فسعر العملة هو حساس كأعصاب الأسنان عند التهابه بمجرد ملامسة ماء ساخن أو بارد قليلا يشتد الالم ويرتبط عوامل كثيرة جدا من أول كلام الرئيس بخطاباته إلى يومية عامل المياومة وسعر سندوتش الفول والطعمية، ولا يمكن لأي بيت مال أو خبرة وأكثر المحللين خبرة من توقع دقيق لسعر العملة خلال الفترات القادمة.

حسنا لقد أوضحت مجمل المشاكل بتفصيل غير مخل على ما أعتقد وغير مطول بذات الوقت فالمشكلة الآن واضحة للجميع ولكن أين الحل أو الطريق الثالث الذي يخرجنا من هذا المأزق؟ في الصفحات التالية اكتب تصوري لتفكيك الأزمات من وجهة نظري.

يجب أن تنظر الدولة إلى مواردها المتاحة لمحاولة تطويرها وتنميتها لا أن تنتظر حلول لا يمكن تطبيقها إلا بالاعتماد على

مصادر خارجية لا يمكن إجبارها أو جذبها بسهولة كمشكلة التكنولوجيا الصناعية ويجب استخدام المتاح بأفضل الطرق الممكنة وهي ليست بالحلول السهلة وتنفيذها يحتاج إلى خطة واضحة ومنظومة شاملة بيئية واجتماعية وعلمية وإدارية، فما هي الموارد التي يمكنك استثمارها بمصر ولا تعتمد أساسا على التكنولوجيا الصناعية التي ستستغرق دهرا لإصلاحها والوصول بها إلى نتيجة معتبرة، الموارد المتاحة بكثرة بمصر هي أولا.

الموارد البشرية: وهي أغلى عنصر ولا يمكن تعويضه أو الاستغناء عنه أو تعويضه بسهولة فلديك بمصر شعب معظم سكانه شباب وبسن العمل ولكن لا يتوفر لهم فرص عمل جيده سواء نقص استثمار وتكنولوجيا أو فشل بمخرجات التعليم التي تعلي من قيمة الكليات النظرية التي تمتلئ بالملايين من مرتاديها سواء متخرجين أو طلبة وتقلل من أهمية العمل الفني وعدم تنظيم سوق العمل بشكل يرفع من طبقة العاملين الفنيين سواء مستوى دخل أو تعليم فني متميز أو احترام مجتمعي لمن يعمل بيديه بحيث يكون دخلة ومركزة موازٍ لوظيفة الطبيب والمحامي

والمصرفي فكل منهم يقوم بعمل مهم وليس لأحد أفضلية على الآخر بل إن العامل الفني المنتج قد يكون أهم من عشرات الموظفين.

إن الاهتمام بالعنصر البشري ليس من قبيل الرفاهية ولا مجال للنجاح بدونها ويبدأ ذلك من إصلاح حقيقي للتعليم والتوسع في المدارس الصناعية المتخصصة ومنح الطلاب منح مالية وعلمية مجانية وتجهيز المدارس الفنية بأحدث المعدات والمهندسين الأكفاء بل والعلماء المتخصصين ليتم إنشاء معامل حديثة بكل مدرسة ومعهد حقيقي للبحوث الصناعية ودمج كل ذلك بمنظومة علمية تشمل إنشاء معامل أبحاث ضخمة تابعة لتلك الجهات مهما كانت التكلفة حيث يقوم بهذا الدور في الدول المتقدمة غالبا الشركات الصناعية الكبرى، وهو ما لا يتوفر بمصر فوجب توفيره من قبل الدولة هو لا يعتبر من قبيل الإنفاق الضائع فسيتحول كل هذا إلى إنتاج وتصنيع تغنيك عن الاحتياج لدولار ولخروجك من هذه الأزمة، يجب أن تعلن الحكومة بذلك بوضوح ومن خلال خطة قومية معلنة تشمل تجميع مراكز البحوث الحكومية والعلماء والمتخصصين لإنشاء مركز للصناعات يشمل البحوث والمعامل لكل ما يتعلق بالصناعة ولا

بأس من جذب العلماء المصريين بالخارج ومنحهم ما يريدون للعودة وإضافة الخبرة العملية.

كنت أتمنى أن أسمع إنشاء أكبر مركز علمي لبحوث الفيزياء الطبيعية والكيمائية جنبا إلى جنب مع أكبر جامع وأعلى برج بالعاصمة وأكبر كاتدرائية، مع علمي بأن إنشاء هذه المباني هو من قبيل الترويج للنقل للعاصمة الإدارية ولكن أيضا لا يعفي متخذي القرار من إهمال ما يعد بالضرورة أنبوب الحياة للأجيال القادمة فأنت تحتاج لصناعة موتور احتراق داخلي إلى مئات براءات الاختراع المتصلة بعلوم المعادن والفيزياء لإنتاج سبائك معدنية تتحمل درجة حرارة الاحتراق الداخلي وحتى لو استطعت استقطاب شركة عالمية وهو ما لا يبدو انه وارد بالأجل القريب فوجب عليك أن تبدأ من حيث انتهى الآخرون بما في ذلك استخدام نظريات الهندسة العكسية التي عرجت عليها الصين في نهضتها الصناعية فلا شيء مستحيل مع الإصرار ووضوح الرؤية والتخطيط الجيد؛ فالتخطيط لدولة يختلف عن التخطيط لشركة أو منزل أو مؤسسة أعمال فيجب النظر إلى المستقبل ولا مستقبل بدون صناعة.

يجب أن تتخذ الحكومة اتجاها آخر نحو جعل الصناعة الحديثة هي الهدف في عالم يمتلئ بالصناعات الحديثة التي لا يستغنى الإنسان عنها في المنزل والشارع والمصنع وكل مكان، يجب أن يتم تعلية قيمة العلم بالاهتمام بالمعلم أولا وبالمدارس وبالمعامل حيث إنها الزرعة التي نتمنى نموها وتحصيل خيراتها فأنا لا أهتم كثيرا بزراعة القمح لأننا ببساطة لا نملك المال ولا الأراضي ولا المياه في حين أن الصناعة تغنيك عن كل هذا ويمكنك أن استطعت أن تصنع وتصدر فستقل مصاريفك الخاصة بالاستيراد الصناعي وهو يحتاج إلى عقل فقط وإمكانيات معملية وإدارية لا يحتاج إلى أرض خصبة أو مياه ري ويمكنك بالاعتماد على الصناعة توفير مليارات الدولارات التي تمكنك من شراء ما ينقصك نتيجة طبيعة أرضك ومناخك وهو الزراعة حيث لا يد لك في هطول الامطار أو كون مصر منطقة جافة.

إن من شان تطوير الصناعة والاهتمام ببحوث التصنيع أن يؤثر إيجابيا في الزراعة بابتكار طرق أحدث للزراعة لا تحتاج إلى تربة بل إمكانيات حديثة وطرق ري تغنينا عن الاحتياج لتربة ومياه غزيرة لن تتوفر أبدا ولكن يمكن ابتكار طرق أخرى للزراعة

اعتمادا على الصناعة وبحوثها وأيضا الصناعة ستوفر معدات أخرى خاصة بالآبار والحفر وتوفير معدات الزراعة المختلفة والكيماويات والأسمدة فكل هذه العوامل ستساعد على ابتكار طرق أوفر وأغزر إنتاجًا.

الإنتاج السمكي واستزراع الأسماك، قامت الدولة مؤخرا بتشجيع شركات الجيش المختلفة على الاستزراع السمكي وبالفعل قد تكون نجحت في ذلك ولكن بلد بحجم مصر و١٢٠ مليون فم يحتاج للطعام ٣ مرات يوميا ومنهم مرة لا تخلو من لحوم أو أسماك أو طيور لن يكفيها استزراع سمكي محدود الموارد والإنتاج وإلا كان ظهر نتيجة ذلك بانخفاض أسعار الاسماك، وكان يجب أن تقوم الحكومة بدفع شركات القوات المسلحة التي تتكفل بالمشاريع القومية أن تقوم بالاتفاق على ٥ سفن ضخمة للصيد في أعالي البحار بالمناطق المفتوحة بالمحيطات والبحار التي لا يحظر الصيد بها من قبل بلد معينة وهذه المراكب أو المصانع المتحركة تقوم برحلات قد تمتد إلى ٣ شهور أو ٦ لصيد وتصنيع وتغليف الأسماك وإرسالها إلى مصر بالتناوب فمصر بلد فقيرة بالمصايد السمكية الخصبة وما أنباء القبض على صيادين

مصريين باليمن أو الصومال أو ليبيا إلا أنه نتيجة لافتقار مصر للمصايد الغزيرة فأصبحت شحيحة بالأسماك ووجب النظر إلى الأمر بنظرة أعمق فخمس سفن أو مصانع متحركة ستقوم بتوظيف عشرات الصيادين والعمال والبحريين لإنتاج أسماك غزيرة وإرسالها إلى مصر لتقوم بالإحلال محل اللحوم الحمراء وتنافس بشدة مع اللحوم البيضاء حيث ستكون أسعارها بمتناول الجميع ومصر مليئة بالصيادين ورجال البحر سواء مدنيًا أو عسكريًا.



السياحة:

في الاقتصاد الكلاسيكي كانت هناك نظرية تسمى التخصص وتقسيم العمل وهي تتبنى أن كل دولة وكل شخص يجب أن يقوم بالتخصص في عمل معين ويقوم بما يتلائم مع ظروفه وموارده فالمملكة العربية السعودية مثلا تمتلك بترولًا فأفضل عمل لها هو الصناعات المرتبطة بها المختلفة فضلا عن تصديرها فستكون التكلفة أقل والعائد أكبر، ودولة كالسودان تمتلك أراضي خصبة ومياه وفيرة وعمالة رخيصة فكان يجب أن تكون مزرعة العالم وتنتج ما لا ينتجه بلد آخر من زراعة ولحوم حية وخلافه.

أنت بمصر ماذا يوجد لديك يتوافر بكثافة ولا ينقصك بل لا يوجد بالعديد من البلاد الأخرى وهو الموقع المتوسط والشواطئ الساحرة والجو المعتدل لا برودة قارسة كأوروبا ولا حر شديد كدول الخليج ولا نقص عمالة أو موارد بشرية وهذه العوامل جميعها كافية ليجعل السياحة بمصر هي الاقتصاد القائد أو قاطرة الاقتصاد تمامًا كقاطرة القطار تسحب الاقتصاد معها وتغزو بها الجبال والأراضي، فدول أخرى بالعالم لا تمتلك ربع ما

تمتلك مصر ويأتي إليها سياحة تفوق ٥٠ إلى ٧٠ مليون سنويًّا وأنت بكل إمكانياتك لا يأتي إليك سوى عدد لا يزيد عن ١٠ إلى ١٥ مليون ويتم احتساب المصري المقيم بالخارج بزيارة مؤقتة من قبيل السائح متماشيًّا مع الأعراف السياحية العالمية بهذا الخصوص فالسائح هو غير المقيم بصفة دائمة حتى لو كان من أهل البلد.

لكن المشكلة بقطاع السياحة أنها ليست قطاعًا منفصلًا يمكنه العمل بمعزل عن البيئة المحيطة به من الشارع والمواصلات العامة والطرق والخدمات والنظافة العامة وسلوك الناس سواء العامة أو العاملين بالقطاع فهو قطاع مرهق استثماريا فهو ليس كمصنع يمكنك فتحه حتى وسط الجبال أو بمنطقة عشوائية فلن يهتم أحد سواء رجل الأعمال أو العاملين أو سيارات النقل التي ستتداول السلعة أو المواد الخام عكس السياحة فالسائح يأتي إليك بهذا العدد الذي سيغنيك عن صندوق النقد والبنوك والمعونات وودائع الاحتياطي التي تتسولها من دول شقيقه، السائح عندما يأتي إلى بلد فهو لا يتوقع أن يعيش بقوقعة داخل أوتوبيس سياحي يرى منه المجتمع من داخل جو مكيف فالسياحة هي

الاحتكاك بالناس والبشر ولا يخفى على أحد المعوقات الأمنية التي ظهرت بالسنوات الأخيرة من منع التصوير والقبض على السائحين والمدونين والبلوجرز سواء كان محلي أو أجنبي بطرق لم نعهدها بمصر من قبل ولذا وجب وضع خطة قومية للنهوض بالسياحة والوصول بعد السائحين خلال ١٠ سنوات من الآن لعدد ١٠٠ مليون سائح ولكن لكي يتحقق هذا فيجب الاهتمام دائما واولا وابدا بالتعليم أيضا فالسائح سيتعامل مع بشر بالنهاية ويجب أن يفهم الجميع قيمة السائح لمصر فيعامله الجميع باحترام الذي يليق به ولا يعني الاحترام هو الابتسام في وجهة أو استقباله بترحاب بل بشوارع نظيفة ومطار مهيأ لاستقبال ملايين وموظفي جوازات لا يرتدون بدلات رسمية ومسدسات على خصرهم فهذا يتعارض مع فكرة السياحة والبلد الآمن ويحضرني هنا بدايات مدينة دبى السياحية فقد اتخذ حاكمها قرار بعدم ارتداء رجال الامن أي بدلات رسمية أو مسدسات واسلحة ويجب أن يكون الجميع مدنيين ولا يخفى على أحد وجود الأمن بالمطار أيضا ولكنه غير مرئي تماما كأنك تستضيف ضيف عزيز بمنزلك فتهرع إلى إخفاء ما لا يجب رؤيته من أسلحة أو مظاهر أمنية فجة، مرورا

بالشوارع والمستشفيات والمحلات والبازارات التي يجب أن تخضع جميعا لمعايير جودة موحدة شاملة بدون مجاملات بدون تزوير بدون إكراميات لنشر منظومة فكرية وأمنية تجعل من الاهتمام بالسائح قضية أمن قومي فمصر خلال ١٠ سنوات قد يصبح عدد سكانها ١٥٠ مليون، إذن الأمر ليس هزلا ولا مكايدات سياسية فيجب أن ينصهر الجميع في بوتقة واحدة حتى يمكن توفير الغذاء والكساء لتلك الملايين ولن يجدي نصح الناس بعدم الإنجاب حتى هذه المشكلة الأزلية لا تتعامل معها الحكومة بالقدر الكافي من التوعية والتشريعات، فلا يكفي أن يخرج علينا مسئول بالقول يوميا أن زيادة الانجاب تؤخر التنمية فالمشاريع التي بداها النظام قد لا تكفي الملايين القادمة من عدد السكان وستتراكم المشكلات أكثر وإن لم يحدث انفجارا اليوم سيحدث غدًا أو بعد عشر سنوات إذا استمررنا على هذا المنوال ١٠ سنوات أخرى بمكايدات سياسية وحصر المصريين في نزاع سياسي جدلي لا ينتهي بين ضرورة الحكم العسكري المدني أم الحكم الديني، هذه المقاربة يجب أن تنتهي إلى الأبد فمصر تحتاج إلى دولة مدنية تعلي من أهمية العلم والقانون والحرية والمساواة فهي الطريق الوحيد

للخروج من الأزمات الحالية والمتوقعة وحماية أفكار الناس وتركها حرة مع الضرب بيد من حديد على أي خروج على الأمن أو تهديد المجتمع من أي من الجهات المتصارعة، فلا دولة عسكرية ستخرج مصر من كبوتها ولا حكم إخواني يرفع شعار الإسلام هو الحل في عالم أصبحت فيه الماديات هي التي تحكم والعلم هو من يحدد الدولة الناجحة من الفاشلة وهذا ليس من قبيل فصل الدين عن السياسة بالطبع ولا يخفى عليكم تنظير المتشددين أن الدولة تريد للدين أن لا يخرج من المساجد، بالعكس نحن نريد الدين الحقيقي في كل شارع وحارة ومكتب لا الدين المزيف إلى يحرم كل شيء ويعنف الجميع وينذرهم بويلات وكوارث، الدين داخل كل منا وهو قرار شخصي فماذا سيفيدني كمسلم أن يكون إنسان في ظاهرة أنه ملتزم ومؤمن ولكن إذا توغلت في نفسيته وتصرفاته قد تجده مختلًا نفسيًا وعقليًا، نريد الدين الذي يملأ القلوب لا الشاشات، نريد النفس الطيبة والمعاملة الحسنة وإجادة العمل والتبسم في وجه أخيك صدقة، إما ما يؤمن به الناس أو يفعلونه بالخفاء فلا شأن لنا به سوى الالتزام بالأخلاق العامة بالشوارع والمجتمعات فقط وحينها سنفوز بالجنتين الدنيا والآخرة وهذا لا

يمكن توفيره في مجتمع فقير ماديًّا ومعنويًّا، فلكي يتم تقديم تعليم جيد سواء كان دينيًا أو علميًا فيجب توفير الطعام أولا للتلميذ والطالب فلا يوجد شخص جعان وعريان ويفتقر إلى الخدمات الأساسية لإشباع رغباته أن نطلب منه الصيام والامتناع عن الزواج أو أكل رجول الفراخ، فالاقتصاد والتعليم يأتي أولا ومن ثم تأتي التربية الدينية الصحيحة يليها القانون القوى الذي يحمي الجميع الفقير منهم والغني.

الكلام عن السياحة والصناعة وما ينقذ الاقتصاد المصري لا يمكننا الانتهاء منه في كتاب أو عدة صفحات ولكنه فقط إلقاء للضوء على طرق الخروج من الأزمة فاستقبال ١٠٠ مليون سائح بعد ١٠ سنوات يمكن أن يوفر مبلغا ماليا ضخما ينقذ مصر من مشاكلها الدائمة وتكون القاطرة التي تنتشلنا من الفقر والعوز.

حتى لا نتمادى كثيرًا في الحلول النظرية والأفكار التي تملأ الكتب وملفات البحوث المتخصصة التي تملأ الجامعات ومراكز البحوث والمراكز الاقتصادية دولية ومحليا ولا جدوى من إعادتها مرة أخرى، فقد قمت بتلخيص الخطوات اللازمة للنهوض بقطاعات مختلفة منها السياحة بالطبع باعتبارها القطاع القائد

في صورة ٥ مشاريع قومية مرتبطة ببعضها وستقوم بحل كثير من المشاكل وستؤدي بمشيئة الله حين تنفيذها إلى نقل مصر نقلة نوعية خلال الـ١٠ سنوات القادمة مهما كانت التضحيات والاحتياجات.

هذه المشاريع الخمس أطلقت عليها أسماء تناسب كل منهم وستقوم بتوظيف أعداد كبيرة من الشباب لتساعد على حل مشكلة البطالة أيضا فستقوم تلك المشاريع بتوظيف ملايين لا تقل عن ٥ ملايين خلال سنة أو سنتين على الأكثر بل وأن أسلوب تمويلها لا يعتمد على الدعم الحكومي بل هي مشاريع قومية حكومية بإدارة خاصة بها مستقلة بالميزانية وجميع مواردها ستكون موارد ذاتية من عملها سواء بالرقابة أو تنفيذ بعض المشاريع بنفسها أو تنفيذ بعضها بواسطة الدولة نفسها أو تشجيعها للقطاع الخاص وإن كنت أفضل شخصيا هيئة شبه حكومية يتم إدارتها بطريقة القطاع الخاص ليكون الربح والخسارة هو هدفها ونبراسها لا تحويل هؤلاء الملايين مرة أخرى لموظفين حكوميين يمثلون عبء على الموازنة بل ستقوم تلك المشاريع باستقطاب بعض العاملين من القطاعات الاخرى كالإدارات

المحلية ووزارة السياحة والصحة والتموين وحتى الجيش والشرطة فهي مشاريع مجتمعية تهدف للنهوض بالمجتمع ككل وهي غير ربحية بمعنى أن كل إيراداتها يتم ضخها مرة أخرى لتطوير المجتمع وستكون وسيلة لتفريغ قطاعات كثيرة مكدسة بالعاملين إلى وزارات تقوم فقط بالتشريع ولا يعمل بها إلى اعداد محدودة وتخفيف عبء الوظيفة الحكومية عن الدولة.



مشروع إجادة

وهو مشروع حكومي غرضه مراجعة التراخيص والإجراءات الخاصة بأي تراخيص أو مشاريع بمصر من أول عربة الفول بالشارع وحتى فنادق ومطاعم الخمس نجوم مرورا بكل الصناعات والمنشآت الاقتصادية بغرض التأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية العالمية المتبعة حتى في ارتفاع مستوى الرصيف بالشارع عن الأرض وتحل محل المحليات الفاشلة وإلغاء تلك الاختصاصات من الوزارات الحكومية المختلفة من وزارة صناعة وسياحة وخلافه ويتم تحويل الوزارات فقط إلى مكان يقدم التشريعات والحلول فقط لكنه لا يتدخل كوزارة بمنح ترخيص أو مراقبة منشاة للتأكد من مطابقة إنتاجها أو خدماتها للمواصفات القياسية ولا مانع من الاستعانة بالعاملين بالوزارات المختلفة التي كانت منوطه بهذه المهام فقط بنا على كفاءتهم ومن لا يناسب الوظيفة يتم منحه معاش مبكر لتفريغ الوزارات من عاملين لا يحققون أي نتيجة و يدار المشروع بواسطة هيئة اقتصادية

مستقلة تعمل بنظام القطاع الخاص من حيث التمويل والإدارة تحت إشراف الدولة تماما كهيئة قناة السويس على سبيل المثال ولا يخفى على أحد أن إنشاء هيئة بتلك الكيفية سيؤدي إلى الالتزام بالمواصفات القياسية بيعا أو تصنيعا أو زراعة أو خدمة بكل مكان بمصر ولن نحتاج بعد ذلك لجهاز كحماية المستهلك لا يستطيع نظر كافة الشكاوى المليونية التي تصل له بكل المجالات من صفحات إنترنت تسرق المواطنين بحجة التجارة إلى مصانع السيارات التي لا تنتج بأسعار مناسبة للسوق إلى مزارعين قد لا تلتزم بنسبة كيماوي معين بالمنتجات الزراعية، هذا المشروع وغيره أيضا يعتبر حلا لمشكلة تعاني منها مصر كثيرا وهي توفير فرص العمل للشباب ومشروع كهذا سيحتاج إلى عدد مليونين لمتابعة وتصوير وتسجيل كل محل ومصنع وفندق ومطعم وحتى صفحة إنترنت للتأكد من حسن تقديم الخدمة ومواصفاتها وهي بذلك ليست جهة رقابية فقط بل هي تقوم بوضع المواصفات والمقاييس العالمية بكل شيء وتقوم بتوجيه المنتجين والمصدرين أيضا ولكنها أيضا جهة رقابة شديدة تعمل بفكر القطاع الخاص فرواتبها وحوافزها لن تأتي إلا من المخالفين للقوانين ويتساوى بذلك

الجهات الحكومية أو الخاصة فلا يحكمها إلا الجودة والالتزام بالمواصفات القياسية وستقل تدريجيا المخالفات ولكنها لن تنتهي بالطبع مع تعهد الحكومة بدعمها ماليا حال التزام الجميع بالمواصفات القياسية وهو ما نأمله ولاحقا يمكن توفير دخل لها من التراخيص نفسها ولكنها لا تقوم بمنح تراخيص لكنها جهة رقابة حرة فقط حيث إن منح التراخيص قد يكون باب للفساد ولكنها لا تمنح ولا تمنع بل كل دورها التسجيل والتصوير والمخالفة بعد تحذير المنتج أو صاحب المحل بل وإمداده بالشرح الكافي ليقوم بتصويب أوضاعه وإثبات ذلك بدفاترها حتى لا تكون هناك فرصة للرشوة أو المحسوبية ولا يخفى على أحد أن نظام عملها يجعلها مستقلة تماما عن الحكومة وتستطيع مخالفة وتغريم حتى وزارة الداخلية والجيش حال قيامهم بمخالفات ضد المواصفات القياسية التي ترتبط بالشارع والمواطن والسائح فالشارع هو مجال عملها وميدان قتالها والمنشآت الاقتصادية كافة هم شركاء النجاح لها والتنمية للجميع، ولا مانع من استقطاب خبرات أجنبية أو محلية بالخارج لتقوم بمراجعة كافة التراخيص والقوانين التي تحكم الشارع بمصر سواء كان أسفلت أو رصيف

أو هوية بصرية أو محل فول وطعمية حتى شركات الجيش والمقاولات العامة، هي جهة لا تمنح ترخيصا ولا تمنع بناء ولكنها فقط تعلن للكافة عن المواصفات المطلوب اتباعها بكل شيء وحال مخالفتها وتسجيل المخالفة ستقوم تلك الجهة بدفع غرامات مالية كبيرة بصرف النظر عن الجهة التي تتبع المخالف بعد إنذارها وإخطارها للجهة المخالفة بالواجب تنفيذه وكيفية تفادي الغرامات وقد أعذر من أنذر بالطبع فهي ليست أسلوب جباية بالنهاية ولكنها وسيلة فقط لتحقيق الجودة والإجادة بكل شيء، بعد إنشاء تلك الهيئة وتقنينها وتعيين كوادرها لن تجد مرة أخرى مسئول أو موظف حكومي يتبع أي جهة يقوم بابتزاز أصحاب المحلات والأعمال فلم يعودوا مضطرين لخدماته أو التستر على خطاياهم حتى لو كان وضع بضع كراسي إضافية على رصيف شارع فسيتم نزع تلك الصلاحيات من كافة الجهات بما فيها شرطة المرافق ولن تكون شرطة المرافق ملزمة بعد الآن بالقبض على البائعين المتحولين أو رفع كراسي وطاولات وتحميلها عبء فوق أعبائها وواجبات لا تدخل بنظام اختصاصه ومن يريد أن يخالف



القانون ويتعمد ذلك لن يحتاج لشرطة مرافق لإزالته ويعود بعد يومين لنفس الفعل.

ولكن سيتحمل غرامات باهظة ومتكررة ستؤدي حال تكرارها إلى الحجز عليه وبيع المكان بالمزاد العلني لتغطية الغرامات وهي مصدر دخل تلك الهيئة بما يستلزم الحرص على هذا في قانون إنشائها فلن يستطيع بعد الآن رشوة موظف أمني أو موظف جهاز أو موظف بإدارة الحي أو الشئون الصحية أو وزارة التموين فالمراقب الذي سيخالفه لن يعرفه من الأساس ولن يقوم بتعريف نفسه أو طلب إنهاء المخالفة صراحة بل سيجد أولًا النصيحة والتعليمات للمرة الأولى مكتوب ومسلمة آلية بواسطة الموظف الذي سيحمل بادجا خاصًا وسيارة مميزة ولن يعامله بعنف أو تعنيف، إنما هي النصيحة الواجبة والتحذير بعدم تكرار المشكلة مع التصوير والتوثيق لكل شيء وإرساله أولًا بأول إلى المكاتب الخلفية ولا يخفى أن هؤلاء المراقبين سيكون عليهم رقابة أشد من المسئولين عنهم وكل مراقب سيتولى مهام محددة بشوارع معينة وسيتم مراجعة ما يفعل يوميًا وكل محل تمت زيارته بواسطة مشرفين مجهولين حتى يتم أولًا بأول اكتشاف العناصر الفاسدة

وفصلها نهائيًّا، وعلى كل الأحوال ستكون مرتباتهم منصفة وعادلة وسيكتفون بها ولن يحتاج أي منهم إلى رشوة قد تفقدة عملة إلى الأبد.

هذه الهيئة يجب أن تكون معلنة ولها موقع إنترنت قوي يشمل جمع لكافة التراخيص والإجراءات والنواهي والواجبات المفروض اتباعها وتكون تعاملاتها محمية بقوة القانون ولا يستطيع مسئول أو جهة مهما كان حجمها أو قوتها أو سطوتها أن تخالفها أو تتهرب منها فالجميع سيخضع للغرامات والمخالفات حال عدم اتباع الإجراءات المقننة وتستخدم في سبيل ذلك كل التكنولوجيا المتاحة ويكون معاملاتها معلنة وإلكترونية ويمكن للمتضرر اللجوء إلى الصفحة لمشاهدة مخالفته صوت وصورة ويمكنه من الدفع إلكترونيا وحتى الدفع لا يسمح له بتكرار المخالفة فمن قام بدفع مخالفة كراسي على الرصيف اليوم، وقام بدفع المخالفة إن خالف تاني يوم سيقوم بدفع مخالفة ثانية وتتضاعف المخالفة بتكرارها لا عنف ولا شرطة ولا إزالة فقط أعباء مالية لن يستطيع تحملها بالنهاية وستكون أعلى من أرباحه المحققة عن طريق المخالفات وإن امتنع عن الدفع؛ فالحجز

الإداري والبيع مباشرة دون اللجوء إلى محاكم أو جهات قضائية وكل مخالفة سيكون مكتوب بها عدد مرات تكرارها وموثقة بالصوت والصورة والتاريخ.

سيسأل القارئ وما علاقة ذلك بالسياحة، بالعكس هو قمة العلاقة، فالهيئة تقوم تقريبًا بالرقابة على كل شيء بالشارع من أول عمود الإنارة وارتفاع الرصيف والمحلات المخالفة على جانبية مرورًا ببلاعات الأمطار وتراخيص البناء؛ فهي هيئة تعتم الجودة للخدمة المقدمة للعميل سواء كان مصرى أو أجنبي فلن ينجح تقديم خدمة متميزة لسائح مع استمرار تقديم نفس الخدمة بشكل سيئ للمستهلك المصري؛ فالجميع سيحصل على خدمة ممتازة ومن لا يريد تحمل مخالفات أو أغلاف مجال عمله فليلتزم بالتعليمات فهي تم وضعها بالنهاية لمصلحة المستهلك وحتى صاحب العمل الذي يخالف في عمله سيكون مستهلك لسلع أخرى يريدها بجودة معقولة وخدمات متساوية ومتميزة للجميع.

أما عن التكلفة المالية والمرتبات والمصاريف فهي ستكون هيئة اقتصادية يجب وضع دراسة جدوى لها مالية ومنحها قرض تأسيس وهي ليست جهة حكومية فلا وظيفة أبدية ولا معاملة

تفضيلية ولا أجر بدون عمل وبدون عائد ويمكن لاحقًا بعد إنشائها واستلام عملها أن يتم تخصيصها ببيع أسهمها بالبورصة لاحقا للمصريين ليتم إدارتها بفكر القطاع الخاص تمامًا ولا يجب دعمها اللهم إلا قطعة أرض مجانية وقرض بنك تجاري لتأسيس أنظمتها المختلفة ليتم سداده لاحقًا من المخالفات المسددة.

الأهداف:

تحقيق الجودة الشاملة بالشارع المصري وكل ما يتم إنتاجه واستهلاكه واستعماله وهو أول خطوة نحو اجتذاب السائح وخوضه تجربة لا تقل عن تجربة دبي وأبو ظبي والرياض وباريس ولندن.

تحقيق توظيف عدد لا بأس به لا يقل عن نصف مليون إلى مليون مع نقل الموظفين المؤهلين بالحكومة للعمل بها بناء على اختبارات واختيار حر دون واسطة أو محسوبية ليتم إنهاء خدماتهم بالحكومة وتخفيف العبء عن كاهل بند الرواتب.

2-



مشروع مواقف وهوية بصرية:

مشروع يتم إدارته أيضًا بنفس الفلسفة هيئة اقتصادية لا حكومية تقوم بإدارة هذا الملف من تحسين الهوية البصرية بالشارع المصري للجميع سائح ومواطن وتجميل وتزيين الشوارع والحفاظ عليها وسيتم تشغيلها تدريجيًّا من منطقة إلى أخرى ومن القاهرة خروجًا حتى أسوان والإسكندرية والواحات وتدريجيًّا أيضًا سيتم إلغاء الهيئات الحكومية التي تقوم بنفس الدور وتخفيف الضغط على الرواتب الحكومية وأعبائها والقضاء على فشل القطاع الحكومي ومساوئ الموظف العمومي فتلك المشاريع سيتم إدارتها بفلسفة القطاع الخاص وستعتمد في دخلها لتغطية نفقاتها عن طريق إدارة المواقف والشوارع ويتم توجيه كافة أنواع الرسوم والكارتات الخاصة بأي طريق لتلك الهيئة خصمًا من حسابات أي جهات أخرى من طرق أو كباري أو شركات مشاريع الخدمة الوطنية بشكل تدريجي أيضًا بنفس الفلسفة من منحها صلاحيات وسلطة بمنطقة محددة كوسط القاهرة من مطار

القاهرة وحتى الهرم ومن شبرا حتى حلوان كبداية وكل منطقة تسمى منطقة تحكم ويتم تقسيمها إلى مناطق أصغر لتكون البداية من منطقة وسط البلد ويتم إصدار التشريعات الخاصة بها حيث كل منطقة ستقوم باستلامها سيتم نزع جميع صلاحيات الجهات الأخرى الرقابية لتشمل الرقابة على الفراغ العام بالدولة من الشارع والرصيف والهوية البصرية للمحلات والعمارات وسيتم تمويلها بداية بقرض تجارى من احد البنوك لتقوم لاحقا بتسديد ذلك من إيراداتها التي ستأتي جلها من استغلال مواقف السيارات بشكل قومي لا محلي ولا منح لشركات صغيرة كتجربة وسط البلد السابقة بعصر مبارك أو الوكالات التي تم منحها مؤخرًا لبعض الشركات فاى إيراد ينتج عن استغلال أرض البلد هو إيراد سيادي يجب أن تحتكره الدولة؛ فهي ليست فكرة نادرة أو غريبة ولكن موجود ويتم تطبيقها في بلاد عديدة وأهمها مدينة دبي التي قامت بإنشاء هيئة المواقف والانتظار في تسعينيات القرن الماضي عام ١٩٩٦ تقريبًا والتي أدت إلى نجاح إمارة دبي إلى الشكل الذي نراه اليوم فبعد سنة واحدة من تأسيس تلك الهيئة المستقلة التي تعمل بعطاء حكومي قامت بتحصيل ما قيمته مليارات من

الدراهم أصبحت من أهم مصادر دخل المدينة حتى إن القائمين عليها لم يقوموا بالإعلان عن دخل الهيئة مرة أخرى من حينها.

سيتم تأسيسها اولا ومنحها الصلاحيات التشريعية التي تحمى عملها وتخولها الحصول على إيراداتها بالقانون وتحديد مناطق صلاحيتها بمنطقة محدودة اولا ليتم بعد ذلك زيادتها شهريا وسنويا حسب حجم أعمالها.

سيتم البداية بمنطقة وسط البلد وتسمى منطقة تحكم مركزية ويتم اختيار إدارة لها مستقلة عن طريق شركات توظيف عالمية لاستقطاب خبرات إدارية متميزة من بلاد عديدة تمثل الإدارة العليا برواتب مجزية وصلاحيات كافية للقيام بعملها وستقوم تلك الهيئة عند تسليمها منطقة تحكم معينة بالإحلال محل أي جهات أخرى تقوم بالتنظيف والتجميل سواء أحياء أو هيئات نظافة وستقوم في سبيل ذلك بتوفير عربات جمع قمامة صغيرة بداية لتغطية مناطق التحكم فقط ليتم تدريجيا فيما بعد لمنحها مساحات أكبر وستوفر على الحكومة مصاريف التجميل والتنظيف بالشوارع وأعبائها، ولكن كيف ستحصل على كل تلك الموارد ومن أين، عند توليها منطقة تحكم فكل الغرامات الخاصة

بالنظافة والرسوم التي يتم جمعها الخاصة بالنظافة والتجميل بتحويل تلك الحصيلة إليها تدريجيا حتى يتم توليها كافة المسئولية على مستوى البلد فضلا عن قيامها بتحصيل أجور انتظار السيارات بالساعة وكذا تحصيل وفرض غرامات تخالف قوانين الشارع والرصيف ومكان الانتظار فهي مسئوليتها الشارع فقط المسفلت والرصيف وسيكون هذا دخلها الرئيسي فمن يستقل عربية يجب أن يدفع رسوم انتظار وأن يقف بطريقة صحيحة لا يقف على رصيف أو يغلق جراج أو شارع صغير وكل ما يتعلق بالانتظار والمواقف العامة سيكون من مسئولية تلك الإدارة فهي مخالفات انتظار وليست مرور فالمرور يتكفل فقط بالسيارات عند تحركها لا عند وقوفها طالما بمنطقة التحكم الخاضعة للهيئة.

وفيما يلي حسبة سريعة مما يحدث في دبي على سبيل المثال وتخيل حدوثها بمصر التي تبلغ ١٠٠٠ مرة ضعف دبي والإمارات كلها، بحسبة بسيطة يمكنك فرض رسوم انتظار بسيطة لا تتعدى الـ٢ جنيه بالساعة على كل سيارة بتقف بمناطق الانتظار وهي شوارع عامة يوجد بها يفط وإشارات لكونها منطقة انتظار مدفوعة مع ماكينات لتسديد تلك الرسوم باستعمال العملات

النقدية أو الورقية أو استخدام وسائل الدفع الإلكتروني المختلفة ليتم طباعة إيصال بالقيمة وعدد الساعات يضعها قائد السيارة على واجهة السيارة من داخلها ويتم تسجيلها بالإنترنت أيضا حال دفعها بطرق إلكترونية لحفظ حقه في أي مخالفة ظالمة قد تنشأ بالخطأ ويمكن أيضا بيع كروت ككروت التليفونات سابقة يمكنك شحنها باسمك ورقم عربيتك وشراء أكثر من ساعة أو أكثر من يوم بأسعار أقل ويكفي أن تعلم أن شارعًا واحدًا على سبيل المثال شارع الحجاز من تقاطع مستشفى هليوبولس (مثال) حتى إشارة روكسي على جانبي الطريق ستحتل كل سيارة ما مساحته ٤ متر تقريبا إلى ٥ متر وقوفًا طوليًا أي أن شارع بطول ١٠٠٠ متر سيتاح أماكن انتظار لما يقرب من ٤٠٠ سيارة على الناحيتين يمينا ويسارا، ومتوسط سعر الانتظار بالساعة تبدأ من ٢ جنيه إلى ٥ جنيه للساعة حسب المنطقة ومدى تجاريتها والزحمة بها ولنقل بالمتوسط ٣ جنيه للساعة ضرب ٤٠٠ سيارة يبقى الناتج ١٢٠٠ جنيه بالساعة ضرب ١٦ ساعة وهم ساعات العمل الرسمية ٨ ساعات نهارًا و٨ ليلًا تنتهي عند العاشرة ليلًا ويتم تخفيض القيمة بعد ذلك ويمكن أعمل اشتراكات شهرية للقاطنين بتلك الأماكن

برسوم مخفضة لسيارة واحدة لكل شقة بعقد التمليك أو الإيجار أو بموجب فواتير الخدمات والأماكن السكنية تكون مجانًا ليلا بعد العاشرة ويزداد التوقيت بالأماكن التجارية مع تخصيص مكان بالشارع للتحميل والتنزيل للمناطق التجارية لا ينتظر بها أحد فهي مؤقتة لتجد العائد ١٢٠٠ جنيه لكل ساعة وتجد اليوم يحقق لكل كيلو ما لا يقل عن ٢٠ ألف جنيه يوميًا بخلاف الاشتراكات والغرامات والمخالفات المختلفة والتي يتم تحصيلها لصالح هذه الشركة على أن تقوم هي من عائد هذه الرسوم بتجميل الشوارع من أشجار وألوان مختلفة وتلوين الأرصفة وعمل اليافطات ونشر الماكينات ومتابعة كل ما يقف مجاورًا للرصيف أو عليه أو عمودي عليه لتكون مصر خلال ٣ سنوات تضاهي لندن ودبي جمالا وأناقة ونظافة فالشركة المذكورة ستكون مسئولة عن نظافة كل ما تسيطر عليه وتجميله ولا تدخر جهدا في ذلك فهي إيرادات سيادية لا يجب منحها لأحد، ستقوم الشركة المذكورة أو الهيئة بتوفير ملايين الجنيهات التي يتم إنفاقها من المحليات أو المحافظة وخلافه من أوجه فساد ولا يمكن رشوة مسئوليها حيث إن الرقابة اللصيقة تمنع ذلك، وستساعد أيضا في

حل مشاكل الشارع حتى تنتهي جميعها لهدف واحد هو تغيير الهوية البصرية لمصر لاجتذاب وتحقيق الهدف الأكبر ١٠٠ مليون سائح خلال ١٠ سنوات، أما بالنسبة للتوظيف فكل كيلو متر يحتاج إلى ٤ مراقبين كل وردية ٢ بخلاف الصرافين الذين سيقومون بتفريغ الماكينات من العملة والصيانة للمعدات وتركيب اليافطات وإصلاح ودهان الأرصفة وجمع القمامة وتزيين الشارع فالكيلو متر الواحد سيحقق شهريا بين ٥٠٠ إلى ٨٠٠ ألف جنيه حيث يوميا تحقق كما قلنا ٢٠ ألف جنيه للكيلو الواحد سيتم توزيعها بين مرتبات العاملين وتكلفتهم من عمال مراقبة ومشرفين وسيارات وماكينات ومعدات صيانة وعربات صيانة وتجميل بل إنها ستريح الناس من بلطجة السايس وخناقاته المستمرة مع الناس بأسلوب همجي ولكن لن يتم تجاهل هؤلاء الأفراد أيضا فكلهم شعب مصر وسيتم منحهم اختيار أن يعمل بالهيئة موظف أو عامل أو أي مهنة بسيطة حسب خبرته وحال عدم رغبته فسيتم منحه معاش تقاعدي بسيط وإلغاء مهنة السايس نهائيًا بل وتجريمها أيضا ولم يتم ظلم أحد فمن يختار العمل سيعمل وفقا لراتب ومعاش وتأمين صحي وحياة ومن لا

يقبل بذلك يقبل المعاش التقاعدي الرمزي لمساعدته أو العمل بشيء آخر لأن حال وجوده سيقوم المراقبين بإبلاغ جهازهم الأمني ليقوم بإبلاغ الجهات المختصة وتحويله للمحكمة غرامة أو حبس حسب مدى تكرار المخالفة، تخيل معي أنت كمواطن عادي لديك سيارة وتريد أن تذهب إلى روكسي مثلا لشراء شيء ما فستجد المواقف متاحة ويمكنك الانتظار بأي مكان خاضع للرسوم وكلها ستكون خاضعة للرسوم بالمناطق التجارية وتدفع فقط ٢ جنيه معدن أو ٥ جنيه ساعتين أو ٨ جنيه لـ٣ ساعات وستحصل مقابلهم على شارع نظيف مليء بالأشجار ورصيف مرتب ولا يوجد من ينتظر على الرصيف بسيارته ولن يظهر لك من تحت الأرض سايس بخلفية جنائية يهددك إن لم تدفع سيحطم لك فانوس بـ٥٠٠ جنيه، بل يمكنك أيضًا طالما أنت مسجل إلكترونيا بالخدمة الدفع بموجب كارت أو هاتفك وتضع ستيكر يتم بيعه خصيصًا للمشتركين إلكترونيا فعندما يأتي المراقب ويجد العلامة سيبحث برقم سيارتك قبل المخالفة وإن لم تكن مشترك فسيتم وضع التذكرة الصادرة من الماكينة برقم الماكينة وعدد الساعات والمخالفات قاسية لمخالفين قواعد المرور حتى لو قام بالدفع فلا

انتظار على الرصيف أو أمام جراج أو مدخل شارع وهكذا بحسبة بسيطة قمت بها منذ ١٥ عامًا واكثر اكتشفت أن تلك المنشأة أو الهيئة ستحقق إيرادات تبلغ ٧ مليار جنيه سنويا سيتم إنفاق أكثر من نصفها مرتبات ومصاريف صيانة وتمويل وإدارة والباقي يمكن للدولة توزيعه على الجهات التي تم سحب الخدمة منهم كالمحافظات والبلدية، بل أيضا ستوفر الهيئة المذكورة وظائف مباشرة وغير مباشرة بما لا يقل عن نصف مليون عامل وفني وإداري ومراقب من الشباب وبدون واسطة أو محاباة لأحد حيث ستخضع إدارة الشركة لإدارة خاصة بها ليس عليها سلطان إلا الجودة فقط، وستخضع لقانون صارم فلا إعفاء لأحد سوى سيارات الشرطة والجيش والمطافي والنجدة الرسمية وأثناء قيامها بالعمل وبساعات محدودة يوميًا وسيقوم المراقب بعد ذلك إذا اكتشف إساءة استخدام المكان بمخالفتها وإذا أرادت الحكومة إعفاء المسئول أو صاحب السيارة سواء كان ضابطًا أو قاضيًا أو رئيس أن تقوم بالدفع عنه، فلن يتم حذف أي غرامة ولن تكون هناك صلاحيات لأحد بحذف الغرامة إلا عن طريق دفعها فقط، حتى المواطن العادي الذي كان يشتكي من عدم إيجاد مواقف أو

مشاكل السايس سيجد أن ما يدفعه يعود عليه في صورة أمان للعربية وعدم احتكاك بخطرين بل وفي حماية الدولة أيضًا فان انتظار بالسيارة بهذه الأماكن يخضع لمراقبة تليفزيونية فلا سرقات ولا انتهاك ولا كسر ولا سرقة مقابل ما يدفعه فيزداد الشعور بالأمن والنظام وننعم بشوارع نظيفة مقننة منظمة لا يوجد شخص يعتدي على رصيف بسيارته ولا مواطن يهدد الآخرين ولا أحد يمكنه وضع أحجار أو حديد أمام محلة، فقط يمكنه الدفع نقدا وفي حالة الاشتراك أيضا لا يمكنه ركن السيارة نهارا أمام محله بل الاشتراك ليلا فقط، أما نهارا فيخضع للرسوم العادية فلا يمكنه ترك سيارته ١٦ ساعة أمام محله مجانا ويحرم الآخرين بل حتى إن استطاع الدفع لا يجوز الانتظار بأي مكان سوى ٣ ساعات مقدما ولا بد له من دفع رسوم أكبر حال انتظاره ساعات أكثر أو يتعرض لغرامة والنماذج موجودة في لندن ودبي والشارقة وحتى مدينة الخبر بالمملكة، أما التكنولوجيا فهو جهاز واحد لكل مسافة معينة تتناسب مع قدرة الشخص على المشي من السيارة إليه ويتم الدفع به عملة فضية أو كارت أو نقود أو كارت بنك أو حتى تليفون عادى به وسيلة دفع وسيتم إنشاء الهيئة

بشكل تدريجي بخطة تغطي كافة شوارع الجمهورية خلال ٥ سنوات بموجب قانون خاص لإنشائها ويتم منحها قرض تجارى بناء على دراسة الجدوى بقيمة ٥٠٠ مليون جنيه ويتم تأسيسها بالشارع في أماكن فارغة في portable cabinet وتقوم بشراء أو تأجير مقر إداري للهيئة للحاسب الآلي والإدارة العليا فضلا عن السيارات والورش المختلفة التي ستقوم بإنشائها واستيراد الماكينات من ألمانيا وحق صناعتها لاحقا حيث لا يتصور الكاتب أن يتم استيراد كل تلك الماكينات بل يجب تصنيعها محليا وهي ليست بالتكنولوجيا المتقدمة جدا وتعتمد حاليا على الإنترنت بشكل أكبر وما أكثر مهندسينا ومبرمجينا وبذلك نكون حققنا توظيف عاطلين وجلب إيراد للدولة وتنظيف الشوارع وتنظيمها لتحقيق الهدف الأسمى وهو السياحة التي نحلم بها ١٠٠ مليون سائح.



شمول

الشمول المالي حلم يجب تحقيقه في أقل من ٣ سنوات كما فعلت الهند ويجب تذليل كل العقبات لإخضاع الجميع للشمول المالي سواء كان عامل يومية أو بائع متجول أو رئيس جمهورية فيخضع الجميع لحساب بنكي واحد مربوط بالرقم القومي فيدخل كل دخلة بذلك الحساب وتأميناته الاجتماعية والصحية وضرائبه وزكاته ورسومه كلها تصب في حساب واحد وهناك ما لا يقل عن ٥٠% من قوة العمل بمصر لا تخضع لضرائب أو تأمينات أو على أقل تقدير تتهرب منها، وما قرار الإدارة المصرية بحصر المحلات الذي تم إعلانه إلا خطوة في سبيل ذلك مع اختلاف أسلوب التطبيق فيجب تشجيع الناس على التسجيل بمنحهم خصومات ضريبية وأن الشمول المالي سيوضح حجم نفقاته الحقيقية ودخلة والتزاماته المختلفة فسيكون من السهولة بمكان مساعدة الفئات الأكثر فقرًا وغير القادرين على العمل ويجب أن يكون للجميع حساب بنكي واحد ورقم ضريبي وتأميني واحد بل

إنني أحلم أن يتم تحويل كل وسائل الدفع إلكترونية بل وتجريم استخدام النقد إلا بحد أعلى معين، فحتى لو قمت بالاستعانة بعامل يومية لرفع متر رمل لبيتك ستحتاج لدفع ٢٠٠ جنيه مثلا يومية فستقوم بأخذ رقمة الضريبة وبتطبيق معين ستقوم تسجيله ودفع المبلغ لحسابه وتأتيه راسله بإضافة مبلغ ١٩٦ جنيه لحسابه في يوم كذا بتاريخ كذا مقابل كذا ويتم خصم الـ٤ جنيهًا منها ما هو ضريبة ومنها ما هو تأمين صحي وهكذا لن يشعر المواطن الذي دفع بالقيمة حيث دفعها إلكتروني وسيتم تسجيلها إلكترونيا في مصاريفه وبالتالي سيتم خصمها من وعائه الضريبي بنهاية العام وتقوم هي من تلقاء نفسها باحتساب المستحق لأي مواطن لخصمه من الوعاء الضريبي وإضافته إلى حسابة البنكي وإخطاره بذلك فيمكنك أن تجد بنهاية العام ٥ آلاف جنيه من المصلحة وكان يجب احتسابها لكنك لا تدفع بموجب فواتير ولا يوجد إثبات لذلك ولكن عندما أصبحت إلكترونية فكل شيء مسجل، فيؤدي ذلك إلى إدماج الاقتصاد الرسمي في المنظومة وكذا التأمينات صحية وعامة فتزداد الحصيلة وبالنهاية المردود سيكون للمواطن في صورة خدمات صحية وأخرى، وهناك ميزة

إضافية وهي تشغيل ما لا يقل عن مليون مواطن من خريجي التجارة والحقوق والمؤهلات المتوسطة والعليا المختلفة لتحقيق هذا الشمول فالشمول المالي يحتاج إلى بنك لتسجيل الحساب ولا يوجد بمصر بنوك أو فروع كافية لتحقيق ذلك ولكن المرشح ليحل هذه المشكلة أمام أعيننا وهي هيئة البريد التي تمتلك بالفعل عدد مكاتب أكبر من كل فروع البنوك مجتمعة إضافة إلى وجودها بكل قرية ومركز وواحة متطرفة حيث إن البنوك الحالية لن تتحمل فتح حسابات لـ٥٠ مليون إضافي خلال عشر سنوات فسيكون عبئًا غير عادي ولا يمكن تحمله إدارية وتكنولوجيا ومنطقيًا وأغلب هذه الحسابات ستكون حسابات صغيرة لا تغري البنوك، ومكاتب البريد مؤهلة لذلك ويمكن توظيف وتأهيل الهيئة لاستقبال مليون موظف إضافي منهم من سيعمل بالفروع ومنهم من سيعمل في مكاتب بريد متحركة بها ماكينة atm ووصلة طرفية بالنظام وكاش أيضا وتسجيل لتقوم بالمرور على كافة الأحياء والمناطق وتشجيعهم للحصول على حساب مجاني وكارت بنك وسيقول الكثيرون إن هناك ناس أميين لا يعرفون القراءة والكتابة ولا استعمال الماكينات، حسنا سيكون التسجيل

بالبصمة للأيد أو للعين وسيمكنه دائما السحب أو الإيداع ببصمة يده ولا تحتاج إلى كتابة أو قراءة، هذا المشروع الهائل سيوظف عددًا كبيرًا وسيحقق الشمول المالي الفعلي مع دعاية كافية لتشجيع الناس على الاشتراك قبل فرضها إجباريًا بغرامة ومنحهم هدايا بسيطة وجوائز للمشتركين وسحب على مبالغ هدية وسيتم جمع كل ذلك مرة أخرى مضاعفا مرات من تنفيذ الضرائب والتأمينات على الجميع اضافة إلى تشجيع الادخار أيضا والتحول إلى التعامل الإلكتروني وتخفيض قيمة طباعة النقود والحد من التهرب الضريبة والتأميني العام والصحي فمصر أقل من نصف عدد السكان قليلا لا يدفع ضرائب أو تأمينيات عامة أو صحية بالرغم من حصول الجميع على رعاية صحية مجانية، نعم هي خدمة سيئة في مجملها ولكن هذا المشروع لحل هذه المعضلة فلا يمكنك علاج ١٢٠ مليون مجانًا ومن يدفع تأمين صحي أو تأمينات اجتماعية لا يتعدى ٢٠ مليون، ولا يمكن قبول رأي قدم خدمات أولا ثم أقبض رسوم واشتراكات، فتقديم الخدمة يحتاج إلى مليارات لاستثمارها في منشآت وأجهزة وانظمة تحميهم ولا يمكن اقتراضها أو توفيرها ولكن يمكن للجميع العمل معا على حل

تلك المشكلة، أن إخضاع الجميع للشمول المالي سيساعد الحكومة على تطبيق حد أدنى للأجور عادل وسيتم حماية العاملين بطريقة حديثة وسيتم إجبار الشركات والمؤسسات على تحويل رواتب العاملين على البنوك فلا يتنصل أحد من عامل يعمل لديه ولا يتهرب صاحب عمل من دفع الرواتب أو ظلم العاملين سواء عامل حكومي أو خاص وذلك يجب أن يتم تنفيذه جنبا إلى جنب مع تطبيق الحد الأعلى للرواتب والمزايا التي يمكن قبضها من أي جهة حتى لرئيس الجمهورية فستخضع كل الحسابات لمراقبة إلكترونية وحال ازدياد ما يتم قبضة عن راتبه أو الحدود المعقولة فسيتم مساءلته وسؤاله عن مصادر الأموال وفيما قبضها وكيفما صرفها حيث سيحرص الانسان العادي كالطبيب أو المدرس عند دفع حتى ٥ جنيه انتظار سيارة لربطها إلكترونيا بحسابه ليكتشف بالنهاية بانة لن يدفع جنيه واحد ضريبة بل قد يحتاج البعض إلى دعم كمشروع كرامة وتكافل، فمعدومو الدخل سيتم معرفتهم والمرضى والمعاقين وسيتم تمييز حساباتهم بعلامات ويتم الاطلاع عليها من الهيئات القومية كالتأمينات والمعاشات ووزارة التضامن



لتقوم بمساعدته بشكل عملي وحقيقي فلن يخدع أحد الآخر بعد الآن.

آسف لإسهابي بالحديث تفصيليا عن ذلك ولكن وجب على ذلك حتى أوضح أن أفكاري بهذا الكتاب ليست أحلامًا مطلقة أو أفكار اقتصادية يمكن تحقيقها بل مشاريع حقيقية يمكن تنفيذها على الأرض غدًا إن صدقت النية والعزم.



مشروع حماية

هذا المشروع يخضع لنطاق عمل وزارة الداخلية بالأساس ويمكنه توظيف أيضا ما لا يقل عن ١٠٠ إلى ٢٠٠ ألف شخص جديد وستكون مهمتهم الأساسية الشارع المصري وانتظامه وأمنه لمنع التحرش والمخالفات بأنواعها سواء مرورية أو انتظار أو تعدي أو أي شيء بصورة حديثة منظمة وتطوير لعسكري الدرك قديما فمصر تملك ما لا يقل عن ٦٠ مركز شرطة تحتاج ما لا يقل عن ٦٠٠ رجل أمن جديد بأطقم عمل تشمل رجالًا ونساء مستقلين كافة أنواع المركبات من عجل وخيول وسيارات وسيارات كهربائية صغيرة وحتى لوحات تزلج حسب نوع المنطقة ليكون كل فريق من شاب وفتاة يتم تدريبهم جيدا ويتم استقطابهم من خريجي الجامعات وتزويدهم بكل عناصر التدريب الجسدية والعقلية ليقوموا بدورهم في منع التحرش والخناقات والإساءة بالشارع المصري وسيكون ذلك الفريق المستجيب الأول لأي حادث لأنه موجود بكل شارع ويملك كاميرات للتصوير في زيه الرسمي ومعه

كافة المعدات التي تحميه ويمكنه الاتصال بالقسم بأي وقت حال تأزم الموقف واستدعاء الأجهزة المختلفة من مطافئ أو إنقاذ أو مباحث أو حتى قوات أمن وسيكون لهم دور كبير في الاستجابة وتنفيذ تعليمات رجال مواقف الانتظار حتى لا يتعرض لهم أحد فهم العين الساهرة وعملهم ٢٤ ساعة في ورديات ٤ ساعات لكل منهم حيث من سيمشي بالشارع ويتعرض للعوامل الجوية والاحتكاكات لن يستطيع العمل أكثر من ٤ ساعات ويمكن زيادتهم بالرغبة المنفردة لتصل إلى ٨ ساعات عمل وكل حلمي من هذا المشروع أن تنتهي سمعة الشارع المصري المفضوح عالميا بالتحرش.. سنأتي إلى مشكلة الإنفاق على كل هؤلاء فلا يخفي على أحد أنه سيحتاج إلى ملايين ويمكن البدء بتطبيقه بالمدن والمناطق السياحية أولا ومن ثم نشره على طول البلاد وعرضها ولا يخفى على أحد أن الهدف من ذلك هو الـ١٠٠ مليون سائح ففقط إذا قمنا بتحقيق ربع هذا العدد فسيغطي كافة التكاليف ويزيد عن ذلك بالطبع فالسياحة هي الاقتصاد القائد الذي لا يحتاج تكنولوجيا أو بترول أو احتياطي دولاري ولا مستثمرين فما تم استثماره فقط هو البشر وقليل من الإنفاق الذي يمكن تدبيره

بسهولة وأيضا رفع الغرامات للتحرش والخناق والعراك بالشارع وبالبيوت ليصل إلى مبالغ ضخمة تجبر من يفعل ذلك على التفكير ألف مرة فلن يهرب لوجود الخدمات الأمنية اللصيقة.

وستشعر كل امرأة وبنت سواء مواطنة أو سائحة بكامل الحرية في ارتداء ما تريد بدون الخوف من تحرش فأينما ستكون موجودة سيكون قريب منها جدا فرق أمنية بها فتيات جامعيات يتم تلقينهن دروسا بالتحرش وكيفية القبض على المتحرش والتأكد من جدية البلاغ وتحقيق واقعة الضبط حيث لا يمكن غير ذلك ببلد بحجم مصر يصعب على أجهزة الشرطة العادية والأقسام تحقيق كافة البلاغات ومعظمها من البلاغات البسيطة وستتخلص مصر من فضيحة التحرش الذي فاق شهرته القطن المصري طويل التيلة قديم.

إن هذه المشاريع الأربعة كفيلة بتوظيف عدد لا يقل عن ٢ إلى ٤ مليون بوظائف حقيقية من دخل حقيقي سواء كان سياحة أو رسوم للشمول المالي أو تحقيق ضرائب ضائعة وتأمينات صحية وعامة وزيادة الدخل الحكومي فضلا عن تحريك السوق فتوظيف ملايين بهذه الظروف سيكون عاملًا لنشاط السوق؛ فهؤلاء الملايين

سيحتاجون إلى مساكن وأثاث وزواج وبالتالي تنشيط السوق وزيادة الإنتاج لتعمل تلقائيًا لتطوير المجتمع.

إن كافة الافكار السابقة تهدف إلى استغلال المورد الأعظم بمصر والذي هو أهم ما تملكه وهو الموارد البشرية وأختمها بمشروع هام آخر وهو مشروع موارد ويقصد به استغلال الموارد البشرية، فمعظم دول العالم الحديثة سواء كانت روسيا أو أوروبا الشرقية والغربية احتياج دائم لعمالة منتظمة نظرًا لطبيعة تركيب سكانها الجغرافي فلماذا لا تقوم الحكومة بالتعاون مع تلك الحكومات عبر اتفاقيات منظمة تقوم الدولة بموجبها بتوريد عمالة لمن يرغب بتلك البلاد عبر آلية قانونية منظمة وعبر تدريب آلاف الشباب والبنات على اللغات الحية والتركيز على الوظائف المهمة والمطلوبة وتلتزم الدولة بموجب الاتفاق على تسفير هؤلاء العمالة ومساعدتهم في الاستقرار سواء كانت في صورة هجرة أو عمل مؤقت ومساعدتهم على ربط حياتهم بمصر عبر نظام تأمين صحي وعمل يغطيهم في مصر وعائلاتهم بصرف النظر عن تأميناتهم بتلك الدول مقابل رسوم بسيطة وإنشاء مكاتب عمل مستقلة تقوم بعقد اتفاقيات أولا ومن ثم إنشاء فروع لها بكل

دولة تنجح في الاتفاق معها سواء كانت عمالة موسمية أو مستمرة أو حتى هجرة فستكون كل الخيارات متاحة أمام تلك الدول وسيقول قائل أنت تريد بيع المواطنين كعبيد، لا أبدا نحن نستقبل سنويا ٢ مليون مواطن أي من يدخل سوق العمل سنويًا لا يقل عن مليون إلى مليون ونصف يعنى خلال ١٠ سنوات ستحتاج إلى ٣٠ مليون فرصة عمل وإن عملت عفريت لن تستطيع توفير تلك الوظائف فما المانع من منح الجميع فرصة وذلك لن يمنع المسافر العادي سواء كان مهاجرًا أو حتى مستقلًا مركب تهريب من السفر بل ستكون إضافية وستدفع الجميع للالتحاق بمراكز التدريب لتعليمهم لغة البلد المطلوب العمل بها وقواعد التعامل واستقبالهم حتى بتلك البلاد وتقديم المساعدة القانونية والإنسانية وكل ذلك مقابل رسوم زهيدة سيدفعها لتغطية فقط تكاليف اعادة التدريب وتعليم اللغات ويمكن دفعة شهريا من راتبه بدون أرباح للدولة فالدولة سيكون ربحها في تحويلات العاملين بالخارج فالآن يبلغ عدد العاملين بالخارج والمهاجرين بين ١٠ و ١٢ مليونًا يحولون سنويًا بين ٣٠ إلى ٣٣ مليار دولار سنويًّا فيا حبذا لو استطعنا أن نرفع العدد للضعف ليكون بالخارج ٢٠

مليون ليقوموا بتحويل ما لا يقل عن ٦٠ مليار دولار اضافة للسياحة التي تم تنميتها بالوسائل السابقة فيمكننا القول إننا نستطيع حينها أن نأخذ أنفاسنا، والسفر ليس إجباريًّا بل من يريد فقط وحال عودته لن يلومه أحد، ولكن لا يمكنهم قبول تكدس ملايين الشباب في بيوتهم وبالمقاهي لحين تدبير فرص عمل قد لا تأتي أبدًا.



مشروع تصنيع:

هذا المشروع سيحاول حل مشكلة التصنيع بالنسبة للسلع التي يمكن إنتاجها محلية عبر إنشاء مدن صناعية بكل مدينة دون بيع دون تمليك ولكن بنظام حق الانتفاع فأنت تريد فتح ورشة نجارة على سبيل المثال فسيتم منحك ورشة مجانًا بدون حتى إيجار فقط تقوم بدفع الخدمات بشرط تشغيل عدد معين من العمالة لكل مساحة حسب طبيعة النشاط فمثلا ورشة نجارة أو حدادة مساحتها ٣٠٠ متر لن توظف أقل من ١٠ عمال ومن يأخذ مساحة أكثر يوظف أكثر ولن يوظف وهمي فكل شيء مرتبط بالشمول المالي وتحويل مرتبات العاملين على البنك وحسابهم البنكي وإذا ارتأى بيوم أن مشروعه فشل ولن يستطيع الاستمرار وفى حالة قرارة إغلاق العين سيقوم بإخطار الجهة المسئولة لتقوم باستلام العين منه خالية وعرضها على آخرين فلا يمكنه بيعها أو تأجيرها أو إغلاقها يجب أن تدور العجلة دائمًا وحتى لو قرر إغلاق أكثر من أسبوع يتم إخطار الجهة المسئولة (تصنيع) لأخذ موافقتها وبذلك لن يغلق مصنع وسيسارع الآلاف من المهنيين وأصحاب

الأعمال فتح ورش ومصانع سريعًا فلن يدفع جنيهًا واحدًا مقابل المصنع نفسه بل إيجار زهيد يغطي تكلفة البناء والمرافق على ٢٥ سنة سواء له أو لغيره فالمبلغ سيكون ثابتًا وقد يكون أقل من فاتورة الكهرباء فلا يحتاج المهندس أو الفني لمليون جنيه أو أكثر لشراء ٣٠٠ متر صناعية بل سيأخذها مجانا تماما بشرط التشغيل والتوظيف والربط بالتأمينات وأي مخالفة عمل أو محاولة الالتفاف عليها قد تعرض المؤجر لسحب العين نفسها، فالهدف ليس قيمة الأرض أو المبنى بل الهدف هو تشغيل الملايين وتقليل الاستيراد وتشجيع التصدير ومن أجل تلك الأهداف يهون كل المصاعب والمكاسب الضيقة الأفق.

الصناعات الصغيرة هي ستكون عاملًا ورقمًا مؤثرًا في الإنتاج المصري وسيقوم كل منتج محلي بزيادة أعماله والانتقال إلى مجال أوسع وأرحب وتوظيف عمالة ويا حبذا لو تم إنشاء هيئة مستقلة شبيهة بهيئة مدن الصناعية في المملكة العربية السعودية تنشأ بموجب قانون خاص ويتم منحها كل الصلاحيات والإمكانيات لعمل نهضة صناعية بمصر خلال ١٠ سنوات والتوسع في إنشاء المدن الصناعية المتكاملة وهي لن تتكلف الكثير حيث إن مباني

المصانع عادة تكون من دور واحد أرضي وسور فقط وسقف معدني شينكو أو حتى سقف عادى لكنها لن تحتاج إلى تشطيبات فخمة أو ميزانيات كبيرة فيكفي تسليمها مسورة وبسقف وبها ماء وكهرباء ودفاع مدني تمت الموافقة علية مسبقا وتم منح المكان رقم قومي بمميزاته وإمكانياته وعمل مساحات مختلفة من ١٠٠ متر إلى ١٠ آلاف متر لتغطية كافة أنواع الصناعات بطرق واسعة ومحطات خدمة ومنطقة ورش وسكن عمارات للعاملين وأسرهم ونوادٍ صغيرة ومدارس أساسية حيث يتم وضعها لبنة صغيرة في طريق إنشاء مدن صناعية عملاقة ويكفي أن نعلم أن تكلفة برج واحد كالأيقوني يمكن بقيمة تشطيباته فقط من مصاعد وتكييفات وخلافة أن تنشئ ٥ مدن صناعية على أحدث مستوى.

البنك المركزي والفوائد: البنك المركزي يبذل أقصى ما عنده فهو لا يستطيع التصرف أكثر من ذلك وما رفع الفائدة الأخيرة لتصل إلى ٢٥% إلا وعاء ادخاره بإصدار محدود ليس القاعدة الرئيسية بالبنوك فما زال الائتمان العادي من قروض وخلافة يخضع لسعر الفائدة العادي وقد اتخذ البنك المركزي القرار التقليدي برفع الفائدة حتى يمكنه جذب المزيد من الدولارات

سواء عاملين بالخارج أو مكتنزينه بالداخل فسعر الدولار الحالي غير حقيقي ويمثل مضاربات في معظمه على الجنيه وبمجرد إطلاق الاستيراد والإفراج عن البضائع المتاخرة سوف يقل الطلب على الدولار تلقائيًا؛ فالطلب الرئيسي على الدولار يأتي من المستوردين ولن يستطيع المستورد سواء كان تاجرًا أو صاحب مصنع أن يقوم ببيع وصناعة سلعة بأسعار لا يمكن دفعها لمجتمع يعيش أغلبيته تحت خط الفقر فستعود دالة العرض والطلب لفرض نفسها مرة أخرى والرجوع بسعر الدولار إلى السعر العادل الذي أستطيع تحديده بناء على المعطيات بسعر لا يتجاوز ٢٠ إلى ٢٢ جنيهًا بأسوأ الأحوال وليس ٢٧,٨٠ وسرعان ما سنرى لاحقًا هبوط بطيء لسعر الدولار لينتهي مستقرا عند سعر قريب من هذا.

ملاحظتي الوحيدة على المركزي وسياسته المالية هي فقط في مسالة رفع سعر الفائدة المستمر على الجنيه في حين يجب أن يقوم بالعكس ولكن الظروف العالمية وأزمة الدولار لا تسمح بذلك وأتمنى عند استقرار سعر الدولار أن يتم النظر إلى سياسة سعر الفائدة وتخفيضها تدريجيا بنسبة لا تقل عن ٥ % لتخفيف العبء عن الموازنة العامة ويمكن أيضًا تخفيض الجمارك بنسبة

كبيرة والتوقف عن حماية صناعات لن تنجح أبدا في ظل النظام الاقتصادي الحالي الذي يمشي بنفس المنوال منذ ٥٠ سنة فيجب إلغاء الجمارك تمامًا وهي تورد للخزانة العامة ما قيمته ٤٨ مليار جنيه وهو رقم يمكن توفيره ببساطة إذا قمت بتخفيض الفائدة بنسبة ٣% على أكثر من ٦ ترليون جنيه ديون محلية، مع فرض رسوم إغراق على السلع التي تعتمد بلادها على نظام الاغراق السعرى لحماية الصناعة المحلية فقط في حالة الإغراق، والإغراق هو أن تقوم دولة مثلا كتركيا بدعم صناعة معينة برفع الضرائب عنها أو الرسوم بحيث تصل إلى مصر بسعر يقل عن مثيلتها بالسوق المصري ويعتبر هذا من قبيل الإغراق السلعي الذي يمكن للدولة حماية منتجاتها بفرض رسوم إغراق بعد دراسة شكوى المنتجين ولكن في حالة كحالة السيارات لا يمكن فرض رسوم إغراق حيث إن السيارة تأتيك من اليابان بسعر هو نفس سعر تصديرها إلى الإمارات مثلا وأنت لا تستطيع صنعها بنفس القيمة ولا امل في مصانع السيارات الوهمية أو مصانع المفكات التي تقوم بتجميع السيارات وشركات السيارات تحقق مليارات من وراء ذلك ببيع مكونات سيارة تستوردها من الصين أو اليابان بنصف قيمتها

السعرية في بلدها وتقوم ببيعها بضعف سعر بيع السيارة الأصلية فهذا يعد من قبيل الظلم البين للمستهلكين ولا يخفى على أحد أن إلغاء الجمارك كافة ستهيئ الدولة لموقع تنافسي ينافس السعودية والإمارات حيث لا يوجد جمارك هناك سوى ٥% إضافة إلى القيمة المضافة ويمكنك أنت أيضًا عمل ذلك فالمستثمر عندما يقرر بأي بلد يجب أن يأتي يقوم بدراسة حتى رسوم انتظار سيارة العاملين أمام المصنع وليس الجمارك.. والله من وراء القصد.

أخيرًا وليس آخرًا هذه كانت إرهاصات وأمنيات أحلمها لبلدي منذ ما يقرب ٢٠ عامًا ووجدت أنها قد تكون الفرصة المناسبة لطرحها عليكم في ظل الأوضاع المتردية التي نواجهها حاليًّا ومرة أخرى لا يمكن لوم شخص بعينه أو نظام واحد بالتسبب في كارثة الوضع الحالي فهو نتيجة تراكمات ٧٠ سنة.



الفهرس